الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون– تيارت–

كلية *:العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير*

قسم: علوم اقتصادية

ميدان: *علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير*

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص : اقتصاديات العمل

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

<u>من إعداد الطلبة</u>:

بن سعيد طارق

تجيني امحمد عبد الغاني

<u>تحت عنوان:</u>

دور سياسات التشغيل في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر

– دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال السنوات من 1990 الى 2022–

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. عبد الهادي مختار	**(أستاذ محاضر جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
أ. دحماني رضا	**(أستاذ محاضر جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا و مقررا**
أ. عقبي لخضر	**(أستاذ محاضر جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

انا هنا بشيب ابي وتعب امي

الى من انجباني الى هذه الدنيا وسهر الليالي وتحملا مشقة الحياة في سبيل رؤية نجاحي يوما ما

الى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

اجمل كلمات الشكر اسطرها الى اختي الكبرى لأنها كانت بجانبي في وقت شدتي ورخائي فهنيئا لي بك ياأعز ما املك، ادام الله عليك الصحة والعافية

الى رفيق الدرب وصديق الصبى وسندي الذي لا يميل الى عضدي اخي الوحيد الذي ساندني ولو بتشجيعاته لقطع هذا المشوار الطويل

الى الذين ظفرت بهم هدية من الاقدار اخوة فعرفوا معنى الاخوة

اهدي هذا العمل المتواضع

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله على عظيم فضله وعطاءه ، له نسجد سجود الشاكرين ، لأن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

ولأن حسن السجية يوجب إبداء الشكر والتحية ، ولان شكر الناس من شكر الله عز وجل نحي الاستاذ الكريم الذي اشرف على هذا العمل الاستاذ :" دحماني رضا" لتواضعه وكرمه ونشكره على ما قدمه لنا من يد المساعدة والعون في انجاز هذا العمل ، من خلال توجيهاته في مختلف مراحل هذا العمل.

كما نعرب ايضا عن كل العرفان والامتنان الى كل اساتذتنا الكرام في قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون دون استثناء والى من ساعدنا من قريب او من بعيد في انجاز هذا البحث وفي مشوارنا الجامعي.

شكرا لكم جميعا

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	-
الاهداء	-
قائمة المحتويات	-
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
مقدمة عامة	1
الفصل الاول : الاطار المفاهيمي والنظري حول سياسات التشغيل وظاهرة الفقر	
مقدمة الفصل	5
المبحث الاول : عموميات حول سياسة التشغيل	6
المطلب الاول :مفهوم سياسة التشغيل وأنواعها	6
المطلب الثاني : ابعاد سياسة التشغيل وأهدافها	9
المطلب الثالث: معايير وأسس ساسة التشغيل	10
المبحث الثاني :مدخل عام للفقر	12
المطلب الاول : مفهوم الفقر وأنواعه	12
المطلب الثاني: اسباب الفقر	16
المطلب الثالث: اساليب قياس الفقر ومؤشراته	21
المبحث الثالث: سياسات التشغيل المتبعة لمجابهة ظاهرة الفقر	30
المطلب الأول الأطر القانونية والتنظيمية لسياسة التشغيل	30
المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية المنتهجة لتحفيز التشغيل والحد من ظاهرة الفقر	31
المطلب الثالث :تحديات ومعوقات وآفاق سياسات التشغيل	32
خاتمة الفصل	35
الفصل الثاني : تطور سياسة التشغيل في الجزائر	
مقدمة الفصل	37
المبحث الأول: واقع التشغيل في الجزائر	38
المطلب الأول : محاور استراتيجية التشغيل في الجزائر	38
المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بتنظيم وتسيير التشغيل في الجزائر	40
المطلب الثالث: انماط التشغيل	46
المبحث الثاني: الفقر في الجزائر	50
المطلب الاول :اسباب الفقر في الجزائر	50
المطلب الثاني: خصائص الفقر في الجزائر	52
المطلب الثالث: وسائل مكافحة الفقر في الجزائر	53
المبحث الثالث : دراسة قياسية حول اثر سياسات التشغيل في الحد من ظاهرة الفقر	57
المطلب الاول: تحديد متغيرات الدراسة	58
المطلب الثاني : اختبار التكامل المشترك	59
المطلب الثالث : تقدير النموذج	60
خاتمة الفصل	64
خاتمة عامة	65
قائمة المراجع	69
الملخص	74

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الجداول	العنوان	الصفحة
الجدول 1	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	57
الجدول 2	نتائج اختبار ADF و Peron Philips المتعلقة بجذر الوحدة	59
الجدول 3	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون	60
الجدول 4	نتائج تقدير معلمات نموذج **VECM**	61
الجدول 5	اختبار التوزيع الطبيعي	62

قائمة الاشكال:

الأشكال	العنوان	رقم الصفحة
الشكل 1	شكل توضيحي لأسباب الفقر	20
الشكل2	منحنى لورنز لتحديد الفقر	28

مقدمة عامة

تمهيد

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي سعت جاهدة منذ الاستقلال الى إحداث نقلة نوعية في مجال التنمية الشاملة والنهوض بالاقتصاد والمجتمع ومحو أثار التخلف الذي خلفه الاستعمار والقضاء على العديد من المشكلات التي تتقد وتتفاقم يوم بعد يوم وتأتي في مقدمة هذه المشاكل ظاهرة الفقر التي تمس شريحة لابأس بها داخل المجتمع مما يهدد البنية التحتية التي تشكل أسس المجتمع وهذا ماأدى بالمختصين الى دق ناقوس الخطر خاصة وان الفقر قديما كان يقتصر على عدم القدرة على تامين الحد الادنى من الغذاء والملبس والمأوى وفقا لنطاق الدخل المحدود اما اليوم فنحن أمام ظاهرة امتدت لتشمل جوانب عديدة من التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الاخرى، وكل هذا بسبب ضعف وهشاشة الاقتصاد من جهة وهيمنة القطاع العام على القطاع الخاص ومرور الجزائر بالعشرية السوداء.

وبهذا الصدد عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات وتحولات عدة أملتها الظروف فنجده بعد الاستقلال قد تبنى استراتيجية وفق النظرية الاشتراكية ثم توجهت الحكومة الجزائرية نحو النظام الرأسمالي واعتمادها لنمط خوصصة المؤسسات وانسحاب الدولة بصفة كاملة في جميع النشاطات الاقتصادية لفائدة القطاع الخاص ادى الى تدهور وتفكيك اقتصادها حيث عرفت البطالة انتشارا واسعا وكان نتيجة هذا تسريح العمال، وأمام هذه المشاكل التي تتخبط فيها المؤسسات عملت الدولة على اعادة تنظيم المؤسسات وفتح المجال للاستثمار لخلق مناصب شغل جديدة وذلك من خلال انتهاج سياسة تشغيلية جديدة من خلال التركيز على العاطلين عن العمل من اجل تسهيل ادماجهم في عالم الشغل، وتركز ايضا على خلق النشاطات المهنية ورفع الحواجز لتمويل مشاريع الشباب من قبل البنوك، حيث يتم التركيز على جهاز واضح للمراقبة والمتابعة وكذا تسيير حركية اليد العاملة عبر الوطن مع تشجيع كل ما يتعلق بالحرف وضمان الاستفادة من هذه السياسة في المناطق النائية.

انطلاق مما سبق يمكننا صياغة الاشكالية التالية :

الاشكالية:

ماهو دور سياسات التشغيل في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر؟

ولإتمام هذه الاشكالية نطرح الاسئلة الفرعية التالية:

1- ماهية سياسة التشغيل ؟ وما انواعها ؟

2- ما هو الفقر ؟ وماهي محدداته في المجتمع الجزائري ؟

3- ماهي الاصلاحات والسياسات التشغيلية المتبعة لمواجهة ظاهرة الفقر في الجزائر؟

الفرضيات :

هيا عبارة عن اجابات مختلفة مبنية على معلومات نظرية او خبرة علمية محدودة قائمة على الملاحظة ، ودراستنا تقوم على الفرضيات التالية :

1- انتهجت الجزائر السياسات التشغيلية بهدف الانقاص من تفشي ظاهرة الفقر .

2- تتأثر ظاهرة الفقر في الجزائر بمجموعة من العوامل والمؤثرات منها مستوى التعليم، الصحة، النمو السكاني البطالة ...الخ.

3- تنوع الاجهزة وتعدد الاليات التشغيلية كفيل بتحقيق التنمية والتقليل من المشاكل الاجتماعية.

اهمية وأهداف الدراسة:

يكتسب بحثنا هذا اهميته من اهمية الموضوع حيث اصبح من القضايا الاقتصادية المعارة على الصعيد العالمي والمحلي حيث يحظى بالاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي والمحلي ، بالإضافة الى اعتبار ظاهرة الفقر مشكلة اقتصادية واجتماعية لابد من البحث عن حلول وتدابير لمعالجتها، وتعاقب واختلاف آليات التشغيل واستمرارها في المجتمع الجزائري له انعكاساته المباشرة والغير مباشرة في الحد من ظاهرة الفقر

اما فيما يخص الاهداف فالهدف الرئيسي لبحثنا هو التوصل لمعرفة السياسات التشغيلية المنتهجة في الجزائر لمحاربة الفقر ومنه نتناول اهداف هذه الدراسة وهي كالتالي:

1- استعراض مختلف اجهزة التشغيل وإبراز واقع سياسة التشغيل في الجزائر.

2- معرفة اهم الاسباب الاقتصادية والاجتماعية المسببة للفقر في الجزائر.

3- القيام بنموذج قياسي يهدف الى توضيح العلاقة بين الفقر والسياسات التشغيلية.

اسباب اختيار الموضوع:

1- سبب ذاتي: يتمثل في الرغبة الشخصية للبحث في موضوع سياسة التشغيل ودورها في الحد من ظاهرة البطالة وذلك لمعايشة الواقع كوني طالب وموجه الى سوق العمل عما قريب.

2- السبب الموضوعي: الاقبال المتزايد على هذه الدراسة والتي غطت ببرامجها المتنوعة سوق العمل ولان الفقر موضوع معاش على ارض الواقع اي انه موضوع العصر.

حدود الدراسة :

من اجل الاجابة على الاشكالية تم وضع حدود زمانية ومكانية لها تتمثل في:

الحدود المكانية: تشمل هذه الدراسة حالة الجزائر وموضوع سياسة التشغيل وفعاليتها في محاربة الفقر.

الحدود الزمانية : لم تحدد الفترة الزمنية للدراسة بشكل دقيق وبالتالي فإننا نستطيع دراسة المشكلة من تاريخ استقلال الجزائر الى يومنا هذا مرورا بجميع مساعي الدولة وسياسات التشغيل المنتهجة.

منهج الدراسة:

وصولا الى اهداف الدراسة فانه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهو اسلوب يرتكز على الوصف الدقيق (الأسباب، الأنواع، المؤشرات، المحددات) سواء فيما يخص الفقر او السياسة التشغيلية، كما استخدمنا الأسلوب القياسي لدراسة حالة تطور الفقر في الجزائر باستخدام برنامج EVIEWS .

صعوبات الدراسة:

تتلخص فيما يلي

1- ندرة المعلومات والمصادر والمراجع وصعوبة الحصول عليها لاسيما في موضوع التشغيل خاصة في الكتب.

2- نقص البيانات والمعطيات الرقمية.

3- محاولة الربط بين الدراسة القياسية للفقر وسياسات التشغيل وصعوبة اسقاط ذلك عليها نظريا .

هيكل الدراسة :

تم تقسيم دراستنا هذه الى فصلين هما :

الفصل الأول عبارة على فصل نظري شامل تم فيه عرض الاطار النظري حول سياسات التشغيل في المبحث الأول من خلال تفصيلنا للمفهوم الدقيق لسياسة التشغيل وأنواعها، وأبعادها وأهدافها وأسسها .

اما المبحث الثاني فنتطرق فيه الى الاطار النظري للفقر من خلال التعريف بالفقر وأنواعه وأسبابه، اساليب قياسه ومؤشراته. وفي المبحث الثالث سلطنا الضوء على كل من الأطر القانونية والتنظيمية لسياسة التشغيل ثم السياسات الاقتصادية المنتهجة لتحفيز التشغيل والحد من ظاهرة الفقر وفي الاخير ركزنا على تحديات ومعوقات وأفاق سياسات التشغيل .

اما الفصل الثاني من هذه الدراسة خص جانب سياسات التشغيل ودورها في مكافحة الفقر في الجزائر من خلال ثلاث مباحث ايضا، المبحث الاول تم تطرق فيه الى واقع التشغيل في الجزائر من خلال معرفة المحاور التي يقوم على اساسها والهيئات والوكالات المكلفة بتنظيمه وتسييره وكذا انماطه وأجهزته.

اما المبحث الثاني فقد تطرق الى الفقر في الجزائر وذكر اسبابه وخصائصه والوسائل المستخدمة لمكافحته في الجزائر، اما المبحث الثالث فقد خصص للدراسة القياسية .

الفصل الأول

مقدمة الفصل

لقد حضي موضوع التشغيل بمكانة معتبرة على مستوى الخطاب الرسمي ولا زال خصوصا بعد التأكيد على انه مصدر أساسي وضروري لتنمية الثروة البشرية وتحقيق السلم الاجتماعي ومن أهم المحاور الهادفة لمجابهة ظاهرة الفقر، وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي والحلول دون الوصول الى الاضطرابات الاجتماعية سيئة العواقب، وعلى هذا الأساس أصبحت سياسات التشغيل من الرهانات التي تبنتها الحكومة لبناء وإنشاء قطاع متكامل يتماشى مع متطلبات التنمية في شتى المجالات لأنها عامل ربط يتم على أساسه اختيار البرامج التنموية.

ولأن سياسة التشغيل جزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة فإن هدفها النهائي هو تحسين مستوى معيشة الفرد وحل مشكلة الفقر والتخفيف من حدته لما له من تداعيات وأثار خطيرة وسلبية تؤدي الى عرقلة تطور وازدهار المجتمع.

وكغيره من المواضيع ذات المداخيل المختلفة وذات الاهمية المتعددة الأوجه ركزت دراستنا في هذا الفصل على تقسيمه الى ثلاث مباحث هي:

- المبحث الأول عموميات حول سياسة التشغيل .
- المبحث الثاني: مدخل عام للفقر.
- المبحث الثالث: سياسات التشغيل المتبعة لمجابهة ظاهرة الفقر.

المبحث الأول :عموميات حول سياسات التشغيل

يعد مصطلح سياسات التشغيل من المفاهيم التي تندرج في اطَار البرامج التنموية لأي بلد، حيث انها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية من اجل تنمية فرص العمل نموا يتناسق كمًا وكيفًا مع مختلف مناطق وقطاعات الاقتصاد الوطني، أين يعد العمل اللائق مؤشر على فعالية سياسة التشغيل المنتهجة في بلد ما.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التشغيل وأنواعها

من أجل ضبط وتنظيم سوق العمل تعمل الأجهزة الحكومية على وضع عدة سياسات للتشغيل من اجل النهوض بسوق العمل وكذا مواجهة التحديات والصعوبات من بطالة وفقر وعجز اقتصادي.

الفرع الاول : مفهوم سياسة التشغيل

1- المفهوم اللغوي تتكون سياسة التشغيل من مصطلحين هما:

سياسة : والتي تعني مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية.

تشغيل : والذي يعني كافة عمليات التأثير التي يحدثها الانسان من نشاط فكري او جسدي يشغل بها وقته لقاء اجر.[1]

اما المفهوم الحديث للتشغيل فهو لا يعني عكس البطالة كما انه لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها، اذن فهو استخدام قوة العمل في مختلف الانشطة الاقتصادية حيث يشترط ان يشارك الشخص المشتغل في العمل، وان يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب وكذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي بما في ذلك الترقية وحق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتامين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون[2] .

2- المفهوم الاصطلاحي:

تعرف بأنها مجموعة من الاجراءات تصمم وتطبق على مستوى سياسات الاقتصاد ،السياسة القطاعية التعليمية، الصحية، الفلاحية، سوق العمل .... اي انها تندرج ضمن كل سياسات الاقتصاد الكلي ويكون الهدف من هذه الاجراءات ان تشترك كل السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيقه بشكل كامل.

كما تعرف سياسة التشغيل على انها مجموعة من التدخلات المتعددة الابعاد والمتخذة من اجل تحقيق اهداف وأغراض كمية ونوعية وهي تشتمل على خطة لما يجب القيام به ثم اختيارها من بين البدائل في

---

[1]- عمار رواب، صباح غربي، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 05 ،جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف ، 2011 ،ص 68.

[2]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب ، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2010، ص 37.

ظل ظروف معينة تم اعتمادها على اساس اتفاق مشترك توصلت اليه جميع الاطراف المهتمة بذلك وتقوم الحكومة بمتابعتها من اجل التصدي للتحديات.[1]

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE سياسة التشغيل على انها مجمل الوسائل المعتمدة من اجل اعطاء الحق في العمل لكل انسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الانتاج.[2]

كما عرفها المكتب الدولي للعمل BIT على انها رؤية وإطار متفق عليه ومتناسق يربط جميع التدخلات المتعددة الابعاد والتي يراد من خلالها تحقيق الاهداف الكمية والنوعية المحددة للشغل في بلد معين .

اما بالنسبة للتعريف الاجرائي لسياسات التشغيل فهي مجموعة الاجراءات للتدابير المدروسة التي تضعها الحكومة عن طريق القواعد والأجهزة والقوانين الذي يكسبها الطابع التنفيذي وذلك بهدف المحافظة على سوق العمل (عرض + طلب) وتوفير فرص العمل للقوى العاملة والراغبة فيه للحد من البطالة حيث يعد المورد البشري هدف وأساس التنمية الشاملة والمستدامة.[3]

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص ان سياسة التشغيل هي منهاج تضم مجموعة من التشريعات والقرارات الحكومية والإجراءات والرؤى المتفق عليها، التي تتعلق بإطار عمل متناسق و متداخل يربط بين كافة التدخلات في جانب الشغل مع اصحاب المصلحة لتحقيق العمالة وتنمية فرص العمل.

وعليه فان سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كما انها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية او الصناعية او الصحية او الفلاحية وكذلك هي ليست سياسة لسوق العمل وإنما هي عبارة عن مجموعة من الاجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر اي انها تندرج ضمن كل سياسات الاقتصاد الكلي ومن السياسات القطاعية، فضلا عن سياسة اقتصاد السوق ويكون الهدف من هذه الاجراءات ان تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل، ونجد هذه السياسات تمحورت ضمن السياسة العامة للدولة ضمن مراحل تطور الاقتصاد الكلي[4].

---

[1]– سياسات التشغيل الوطنية، دليل استرشادي، منشورات منظمة العمل الدولية ، 2014، ص15.

[2]– عبد الرزاق مولاي لخضر ، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر،2000–2011، مجلة الباحث ،العدد 10 ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2012 ،ص 191.

[3]– نوال بن عمار، محاولة تحليل : اشكالية سياسة التشغيل في الجزائر ، مجلة حقول المعرفة للعلوم الاجتماعية والانسانية ،جامعة باتنة، الجزائر، العدد 2، 2020، ص 66 .

[4]– د. مداني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2009، ص 164.

الفرع الثاني: أنواع سياسة التشغيل

هنالك ثلاثة أنواع لسياسات التشغيل:[1]

1-سياسات التركيز على المطابقة في سوق العمل: تعالج هذه المجموعة نوعين من سياسات التشغيل:

*لخلق الديناميكية في سوق العمل تركز السياسة الاولى على حماية العمالة بغية الحد من البطالة، ضمان العمل وتجنب التحولات التعسفية في سوق العمل عن طريق مساءلة الشركات عن موظفيها.

*بينما تركز السياسة الثانية على التكوين والمساعدات المالية الموجهة لتمكين الافراد من الحصول على العمل او الحفاظ على وظائفهم الحالية.

2-سياسة التركيز على الأجور: تهتم هذه السياسات بمدى تدخل الحكومة في التأثير على أنظمة الأجور من خلال مجموعة من السياسات اهمها:

*السياسة التي تستهدف الطلب على العمل عن طريق تخفيض تكلفته دون الاجور.

*المكونات المؤسسية المستخدمة كسياسات للتشغيل والتي يمكنها عرقلة الاثر الايجابي لتخفيض تكلفة العمل.

*سياسات تستهدف عرض العمل من خلال زيادة الدخل دون الرفع من تكلفة العمل.

3- سياسات التركيز على البطالة : تتضمن هذه المجموعة ثلاث سياسات رئيسية هي:

*التأثير المباشر على معدل البطالة من العرض وذلك من خلال التحريض على الخروج من النشاط باستخدام الطرق المباشرة (كالتقاعد المبكر او التنازل للبحث عن عمل افضل) او غير المباشر (كتشغيل انظمة التقاعد).

*التأثير على الطلب في سوق العمل من خلال قيام الاجهزة الحكومية بخلق الوظائف العمومية بشكل مؤقت او دائم.

تثير السياسة الاخيرة جدلا كبيرا لاهتمامها بالتوسع في تقسيم وقت العمل عن طريق العمل بدوام جزئي والحد من وقت العمل.

وبناءا على ما سبق نلاحظ ان سياسات التشغيل لها نوعين اساسين هما:

1- سياسة تشجيع عمليات التشغيل او ما يسمى بسياسات التشغيل النشطة او الايجابية:

وهي كل الاجراءات والسياسات التي تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجودة وخلق مناصب شغل جديدة مع امكانية تعزيزها من خلال تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن العمل وعلى تكثيف اليد العاملة حسب جملة من السياسات التي تدخل ضمن حادة الاقتصاد.

[1]- مغراوي محي الدين عبد القادر، مختاري خالد، لقام حنان، مجلة التنظيم و العمل – التشغيل في الجزائر قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية –المجلد 7 العدد 1، 2018، ص 12- 13 .

2- سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النشطة او ما يسمى بسياسة التشغيل السلبية: حيث تعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل على التخفيف من الاثار التي تولدها اختلالات سوق العمل من خلال توفير الاعانة الاجتماعية او محاولة الحد من الفئة النشطة وذلك باتخاذ اجرائين هما منح تعويضات البطالة والتقاعد المسبق.

المطلب الثاني : ابعاد سياسة التشغيل و اهدافها

ويتمثل هذا المطلب في:

الفرع الأول :ابعاد سياسة التشغيل:

ان سياسة التشغيل تتضمن اربعة ابعاد مترابطة و متناسقة فيما بينها وهي :

1- البعد السياسي: يهدف هذا البعد الى ضرورة توفير الشرعية للسلطات الحاكمة ويعني هذا وصولها وممارستها للحكم بشكل تتوافق مع ما تقوم به الادارة الشعبية، وتمثل مؤسسة التمثيل التشريعي حلقة الوصل بين النظام السياسي والشعب ويقوم النظام السياسي بوضع القواعد القانونية والرقابية على أعمال مؤسساته السياسية وتهتم الدولة بعملية الاستقرار السياسي الذي يؤدي الى بلورة وتطوير المشاريع خدمة للمجتمع و نجد اهمية السياسة التشغيلية في اجندة الحكومات.

2- البعد الاجتماعي: يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة على ظاهرة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة للبأس والتهميش والإقصاء . [1]

3- البعد الاقتصادي : يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتطوير أنماط الانتاج وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتج الاجنبي وربح المعركة التكنولوجية سريعة التطور.[2]

4- الابعاد التنظيمية والهيكلية : يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها والتي تبدأ من المستوى المكاني المحلي أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا او قرى.[3]

وترمي هذه الابعاد الى تحقيق مجموعة من الأهداف.

---

[1]- سعيدية زايدي، سياسة التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، العدد 13،2017، ص 190 .

[2]- احمية سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، ملتقى حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 27-26 افريل 2009، ص 03.

[3]- المرجع سبق ذكره .

الفرع الثاني : اهداف سياسة التشغيل

يمكننا حصر اهداف سياسة التشغيل فيما يلي :[1]

– توفير فرص العمل لكل مواطن او فرد راغب في العمل وضمان حرية اختيار العمل حسب القدرات المكتسبة لتأدية العمل بالشكل اللازم والمطلوب .

– زيادة الناتج القومي والرفع من معدلات النمو الاقتصادي عبر تشجيع الاستثمار في مختلق المجالات مما يحقق ذلك زيادة الناتج القومي، وتحقيق التنمية الاقتصادية واستخدامات مناصب شغل جديدة لتخفيف من حدة البطالة.

– تكوين وإعادة القوى العاملة لتحقيق التوافق بين مناصب الشغل المتوفرة و طالبي العمل.

– تحقيق استقرار العمل والذي يعني دوام استخدام العامل في عمله وحمايته من كل انواع التعسف والشعور بالانتماء والاندماج بالمجتمع.

– تحسين القدرات المعيشية لأفراد المجتمع بتلبية الحاجيات الضرورية مما يزيد ذلك من دخل الفرد والقضاء على مختلف المشاكل الاجتماعية (الفقر، الأمية، الاضطرابات النفسية).

– تنظيم الجهاز الاداري للعمل ومراقبة أدائه وفقا لما تحدده مختلف الأطر القانونية وتشريعات العمل لكل دولة، مما يضمن ذلك تحسين التسيير وتحقيق العمل المنظم.

– تنظيم علاقات العمل ووضعها في اطار القانوني والتشريعي الذي تحدده تشريعات العمل الخاصة بكل دولة مما يضمن ذلك تحسين تسيير وتحقيق العمل المنظم.

– مراعاة الطلب الاضافي للتشغيل وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم وإنشاء هيئات قطاعية لتنسيق جهود مختلف المتدخلين في مجال التشغيل.

– العمل على التحكم في مختلف العناصر الاساسية التي تتحكم في تسيير سوق العمل ، ومعرفته عن طريق نظام المعلومات والإحصائيات وبنوك المعطيات ومختلف الادوات الضرورية لإدخال التصحيحات و التعديلات اللازمة على مخطط العمل.

– تنمية روح المقاولة لاسيما لدى الشباب وترقية اليد العاملة المؤهلة على المدى القصير والمتوسط وتكييف فروع وتخصصات التكوين حسب حاجيات سوق العمل

المطلب الثالث : معايير واسس سياسة التشغيل

ينقسم هذا المطلب الى فرعين هما :

[1]– عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962–1980 ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 125 .

الفرع الاول : معايير سياسة التشغيل

تقوم سياسة التشغيل على مجموعة من المعايير التي تعتمد عليها في تصنيف اليد العاملة وتقويمها ونذكر منها ما يلي:

1- معيار العمر: حيث تواجه سياسة التشغيل نمو فئة الشباب الاقل من 18 سنة وذلك بإعادتها الى ميادين التدريب والتكوين من اجل اكتساب المعارف والخبرات وقد تطول مدة التعليم لفترات معينة.

2- معيار النشاط الاقتصادي : الذي يعتبر العنصر الاساسي والمهم لتحقيق مختلف الاستثمارات وتنويع الانتاج مما يحقق ذلك التطور في جميع القطاعات والذي يريد فتح المجال لمضاعفة فرص العمل لكل فرد من افراد القوة العاملة المتاحة الراغبة في العمل ورفع المستوى المعيشي عن طريق زيادة الدخل.

3- معيار التأهيل: يتمثل في التعليم والتدريب وتكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني ومهارات عالية اثناء قيامه بالعمل مما يسمح ذلك بتحقيق الكفاءة وزيادة دخل العمال وتطوير تنمية قدراتهم وبالتالي مضاعفة مناصب الشغل.[1]

الفرع الثاني:أسس سياسات التشغيل

يوجد تباين حول تصنيف الأسس الخاصة بسياسة التشغيل بين الباحثين وهيا كما يلي [2]:

1- بالنسبة للتصنيف الاول نجد:

***مبدأ الجدارة:** الذي يفترض ان تتوفر في المرشح للعمل من قدرات وإمكانيات علمية ومهنية وبدنية معينة.

***مبدأ المساواة:** وهو مبدأ يجب تطبيقه على عدم التمييز بين النساء والرجال على أساس الجنس او المقارنة بينهم على اساس الدين، المعتقد والرأي، ففي الدول الرأسمالية التي عرفت مبدأ الحرية في العمل تعترف بحرية الفرد في ممارسة العمل كذا حريته في اختيار العمل الذي يناسبه.

2-اما عن التصنيف الثاني فنجده مجملا فيما يلي :

***التشغيل الكامل :** ويقصد به توفير عمل لجميع الافراد والأشخاص في العمر الانتاجي والقادرين على العمل و الراغبين فيه والذين لا عمل لهم وقد تم تبني التشغيل الكامل في الجزائر بموجب التوصية 122 التي اتخذها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في 1984.06.17 والتي اعتبرته هدف اساسي حيث نصت التوصية على توفير العمل لكل العمال المتاحين الذين يبحثون عن عمل .

---

[1]- عمار رواب ، صباح غربي، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر ،مجلة اكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد05،2011، ص 69.

[2]- رقية هدروق، دور سياسات التشغيل في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر 1989-2012 ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، تنظيم سياسي واداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2016-2017، ص 29-30.

***التشغيل الانتاجي:** إن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفائدة ملموسة ولا يتعلق الامر بإحداث مناصب عمل بمجرد التشغيل والعمل المنتج، والعمل المنتج هو اساس عملية التنمية الاقتصادية اذ انه يؤدي الى زيادة الثروة المالية للمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة فيه ، ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجيه التشغيل نحو الاعمال المنتجة وهذا ما تبنته منظمة العمل الدولية في 1984.17.06 في مؤتمرها على ان تكون الاعمال المتوفرة اعمال منتجة بقدر الامكان.

***التشغيل المستمد من حرية الاختيار:** الذي يتعلق بحرية الانسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون ارغام وهذا المتفق عليه من قبل الهيئات العالمية.

***كفالة الاستقرار** : ينص مؤتمر منظمة العمل الدولية على ان سياسة التشغيل ينبغي ان تتولى ضمان الاستقرار في حجم الاستخدام لكل عامل بقدر الامكان وذلك بحصر التغيرات الغير مناسبة للعمل الى ادنى حد مستطاع وضمان الاستقرار في العمل والذي يتطلب التحكم في البطالة التكنولوجية عن طريق إلحاق العاطلين عن العمل بسبب التكنولوجيا الى مراكز التكوين والمعاهد واختيار التكنولوجيا المناسبة عند استردادها لأنها تلعب دورا كبيرا في استمرارية التشغيل واستقراره وإحداث التوازن في نوعية القوى العاملة في القطاعات الانتاجية وتوزيع القوى العاملة في مختلف مناطق البلد الواحد ووضع القوانين والترتيبات تمنع تعسف أرباب العمل مثل القيام بالفصل سواء تعسفي او الجماعي دون مبرر.

المبحث الثاني: مدخل عام للفقر

يعتبر الفقر ظاهرة ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وفنية تنمو باضطراد وضمن سياقات تاريخية وأبعاد زمنية فهو من التحديات الصعبة التي اضحت تتزايد وتتوسع مع مرور الزمن مساحة وعمقًا، وتكاد اغلب التوقعات تلتقي حول اعتبار ظاهرة الفقر من المشكلات الاجتماعية التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات باعتباره ظاهرة ازلية تعاني منها وتتقاسمها كل الشعوب، وبهدف الالمام بمختلف جوانبه ركزنا على:

المطلب الأول: مفهوم الفقر وأنواعه

ان الفقر من اكثر الظواهر شيوعا وقدما قدم الانسان فهو يمس شريحة لا يستهان بها داخل المجتمعات ومن عدة نواحي، ومن هذا المنطلق حاولنا اعطاء تعريف شامل للفقر والتعريف بمختلف انواعه داخل المجتمعات وحسب منظور عالمي .

الفرع الأول: مفهوم الفقر

على الرغم من ان الفقر كان سببا ودافعا للعديد من الثورات الاجتماعية والتغيرات الكبرى والاضطرابات السياسية الممتدة فانه لا يوجد حتى الان تعريف علمي دقيق لمفهوم الفقر فهو يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من ناحية المجتمعات والفترات الزمنية وأدوات القياس ومع ذلك سنتعرف على مفهوم الفقر من عدة منظورات من اجل الوصول الى فهم شامل لهذه الظاهرة.

اولا نعرف الفقر لغويا : الفقر لغة مشتق من فقر ضد استغنى وأفقره ضد استغناءه وافتقر اليه احتاج فهو فقير وجمعها فقراء ، ومن هذا فان الفقر ضد الغنى وذلك ان يصبح الانسان محتاجا او ليس له ما يكفيه[1] وهذه الحالة سواء كانت في الماديات او المعنويات قد يكون المال او الثقافة او المعرفة وإذا احتاج الانسان الى اي شيء يكمل به النقص يشعر بالحرمان والقلة فهو فقير في هذا الشيء أو مفتقر اليه.

ثانيا نعرف الفقر حسب المرجعيات الدولية:

* **بحسب منظور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP** [2]: الفقر هو الجوع، الافتقار للمأوى، المرض وليس للمريض القدرة على المعالجة، الفقر هو الامية وليس له القدرة على الذهاب للتعلم وعدم القدرة على التكلم كما ينبغي ، الفقر هو عدم امتلاك العمل والخوف من المستقبل والعيش ليومه، الفقر هو موت الاطفال لعدم توافر المياه النظيفة ،كما يمثل العجز والافتقار للتمثيل والحرية.

* **بحسب المنظمات الدولية مثل البنك الدولي :** فهو الحرمان الشديد من الحياة الرضية والحرمان المادي من دخل وصحة وتعليم والمعاناة من التعرض للمخاطر كالمرض وقلة الدخل والعنف والجريمة والكوارث والانتزاع من المدرسة وعدم قدرة الشخص على اسماع صوته وانعدام حيلته، وانعدام أو نقص الحريات المدنية والسياسية.[3]

* **بحسب منظور علم الاجتماع:** يمكن تعريفه على انه عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الادنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة وهذا التعريف يركز على مستوى المعيشة المادي للمجتمعات على حدة وخلال فترة زمنية محددة.[4]

* **حسب منظور الشريعة الإسلامية:** ان مصطلح الفقر في الاسلام يراد به عدم توفر حد الكفاية وهو الحد اللائق للمعيشة الكريمة وقد اختلفت التعريفات حسب اختلاف المذاهب والأئمة ولعل اقرب تعريف هو تعريف الامام ابو حنيفة الذي يعتبر الفقر هو عدم ملك نصاب الزكاة المفروضة وحسبه فان الرسول صلى الله عليه وسلم اعتبر من بلغ النصاب غنيا في قوله لمعاذ بن جبل {فان هم أطاعوا لك بذلك فاخبرهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنياءهم فترد على فقراءهم فان هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم اموالهم ....}.[5]

---

[1]– مسعد محي محمد، نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية،1998،ص 141.

[2]– د.سالم توفيق النجفي، د.احمد فتحي عبد المجيد ،السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع اشارة خاصة الى الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى، بيروت 2008، ص 41.

[3]– عبد الرحمان محمد العسوي، تحليل ظاهرة الفقر ، دراسة في علم النفس الاجتماعي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى 2009، ص 165.

[4]– عبدالرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى، بيروت، فبراير 2001، ص 21.

[5]– صحيح البخاري ،كتاب الزكاة، باب اخذ الصدقة من الاغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا رقم 1496، ص 357.

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف الفقر على انه حالة الحرمان المادي الذي تتجلى مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كمًا ونوعًا وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الاخرى وفقدان الاحتياطي او الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات، كما نلاحظ مكونان أساسيان لابد ان يبرزا في اي تعريف لمفهوم الفقر وهذان المكونان هما مستوى المعيشة والحق في الحصول على حد ادنى للموارد ومستوى المعيشة يمكن التعبير عنه بالاستهلاك من السلع المحددة مثل الغذاء والملابس والسكن التي تمثل حاجيات الاساسية للإنسان التي تسمح بتصنيف اي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقراء اما الحق في الحصول على حد ادنى من الموارد فهو يركز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل اي الحق في الحصول على هذه الحاجات او القدرة على الحصول عليها، فقد يشير الفقر الى مجرد افتقار الدخل الكافي الذي قد تتشابه مؤشراته عالميا وغياب الفقر يعني للفقراء توفر فرص العمل بدون تمييز او قيود على اساس الجنس او العائلة او الجهة، ويعني طفولة خالية من الحرمان والقهر ويعني لكبار السن تقاعد يضمن حياة كريمة .

لقد ظهر الفقر كتعبير عن استلاب فرص الحياة الحرة والآمنة وسلب لسبل بناء المستقبل بما يستجيب لاحتياجات الناس الاساسية والالتزام بمسؤوليات الاجتماعية وبما ينسجم مع طموح وحق الافراد والجماعات في تقرير المصير بحرية.

الفرع الثاني : انواع الفقر

ان الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب، فالفقر يعني عجز فئة من الافراد والأسر عن توفير الدخل اللازم للحصول على السلع التي يحتاجون اليها لتحقيق الحد الادنى من مستوى المعيشة المقبول، وعليه فان الفقر نوعين اساسيين هما[1] :

1- الفقر البشري : يشمل اوجه الحرمان في القدرات الأساسية، الحرمان المتعلق بسنوات العمر، الصحة، الاسكان، المعرفة، المشاركة، الامن الشخصي والبيئة وحينما تتفاعل هذه العوامل مع بعضها فإنها تشكل قيودا حادة على الخيارات الانسانية .

يمكن ان يعرف على انه عجز فئة من افراد المجتمع على تحقيق المستويات الدنيا من الاحتياجات الاساسية كالرعاية الصحية، التعليم، الغذاء، القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بكل حرية.

2- الفقر النقدي: على خلاف الفقر البشري الذي يعتبر نقصا في مجموعة من العناصر، نجد ان الفقر النقدي هو نقص في عنصر واحد هو الدخل، اي انه يتم تحديده على اساس معيار الدخل ويتطلب قياس هذا النوع من الفقر بيانات مفصلة عن دخل السكان.

---

[1]- د. شرابي عبد العزيز ،ا. بوزيدي ناشدة، تحليل وقياس الفقر في الجزائر –دراسة تطبيقية في ولاية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة ،2008-2009 ، ص 17.

ان مضمون الفقر البشري يعتبر ان نقص الدخل هو المؤشر الاساسي لوجود الفقر ولكن ليس هو الوحيد فالحياة البشرية لا تتلخص في الدخل وهناك عدة عناصر عند عدم توفرها تؤثر على البشرية ومن هذا المنطلق يمكننا ان نصنف الفقر الى عدة انواع اكثر تفصيلا من فكرة الفقر البشري والفقر النقدي وهيا كالاتي:

1- الفقر تبعا لمدة بقائه: ويصنف الى ثلاث انواع هي:

1-1- الفقر الموسمي: هو ذلك الفقر الذي ينتشر في مواسم معينة ثم يزول بانقضاء تلك المواسم وأكثر الناس عرضة لهذا النوع من الفقر هم سكان الريف الذين يشكل فقرائهم نسبة تفوق 95% من اجمالي الفقراء في العالم [1].وإذا كانت عبارة الموسم عبارة تشير الى مناسبات معينة في العام فان موسم فقراء الريف هو موسم جني المحصول، وعادة فان المحصول الواحد له موسم واحد لجنيه وبالتالي فان الفقراء الريف يعانون الجوع ثلاث فصول ويداعبهم الامل في فصل جني المحصول.

2-1- فقر الصدمات: الصدمة هي حدوث مؤثر لا يمكن توقعه كارتفاع مفاجئ في الاسعار او انخفاض مفاجئ في الدخل وتقع الصدمات بسبب الاضطراب وعدم الاستقرار في مستوى النشاط الاقتصادي او نتيجة لتصرفات القادة السياسيين مما انعكس سلبا على الطبقات القريبة من خط الفقر، حيث اصبحت لا تأمن الغذاء اللازم ودخلت بذلك في فئة الفقراء.

3-1- الفقر الدائم: هو ذلك النوع من الفقر الذي يبقى على مدار فصول السنة ويعتبر فقراء المدن اكثر عرضة لهذا النوع من الفقر وان كانت نسبتهم قليلة حسب تقديرات المنظمات الدولية, وهي اقل من 5% إلا ان وضعهم يمكن ان يكون اسوا من فقراء الريف على اعتبار ان فقراء الريف لهم مواسم معينة يحصلون فيه على منتوج وفير يخفف عنهم فقرهم.[2]

2 - تصنيف الفقر تبعا لأسلوب قياسه: ويصنف الى نوعين هما

1-2- الفقر المطلق: ان الفقر المطلق يعني حصول الفرد على دخل أقل من حد ادنى معين يسمى حد الفقر، ولهذا فان حد الفقر المطلق يعتمد في الدول النامية على تحديد الاحتياجات الاساسية للسكان، وهو يقاس بالقيمة النقدية للاحتياجات الاساسية للإنسان الغذائية وغير غذائية. فالفقر المطلق يشير الى موقف يعيش الناس فيه لمجرد الوجود وعدم اشباع الحاجات الاساسية لحياة الانسان بحيث تكون الوجبة التالية مجرد امر حياة او موت لان الاثار التراكمية لسوء التغذية والمجاعة تصيب الجميع بالضعف، وهكذا يأخذ الفقر مكانة مطلقة حيث لا يوجد مستوى ادنى من ذلك الى الموت.

---

[1]- عماري نور الهدى، عطاء الله مختارية، دراسة العلاقة السببية بين الفقر والنمو في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد وتنمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت 2015-2016، ص 13.

[2]- عماري نور الهدى، عطاء الله مختارية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

2-2- الفقر النسبي: وهو يتعلق بحالة الظروف المعيشية للأفراد والأسر ويتحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط وكم يتغير بتغير هذا الدخل، وخط الفقر النسبي يعتمد في الدول المتقدمة خاصة لهذا فهو يشير الى انتماء الفرد الى المجموعة التي تتحصل على اقل دخل في المجتمع يكون افقر من 10% او 20% في المجتمع، ومن الممكن ان يكون هذا الفرد فقيرا بالمفهوم النسبي وغير فقير بالمفهوم المطلق.[1] وعليه فهو يحدد وفقا لقواعد يمكن ان تختلف من بلد الى اخر او مع مرور الزمن ويمكن ان تقابل مثلا عتبة الفقر محددة بنصف متوسط دخل الفرد وهو يعني افتقار الفرد او الجماعة الى الموارد بالمقارنة بافراد المجتمع الاخرين فهو يبين مستواهم المعيشي النسبي ويتعلق بالفروق في مستويات الموارد المادية اي عدم المساواة في توزيع تلك الموارد في المجتمع.

وهناك تصنيفات اخرى للفقر وهي :

1- الفقر الاقتصادي او ما يعرف بالفقر الكلي: يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال وعلى الاستهلاك ، على التملك، الوصول الى الغذاء ...الخ اي انه الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان التصرف بدخله للوصول الى اشباع حاجياته الاساسية.

2- الفقر الانساني: هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب، السكن، هذه العناصر التي تعتبر اساس تحسين معيشة الفرد في الوجود.

3- الفقر السياسي: يتجلى في غياب حقوق الانسان، المشاركة السياسية وهدر الحريات الاساسية.

4- الفقر البيئي: يعبر عما هو فوق مستوى خط الفقر حيث تعيش الاسر في بيوت متخلفة وأصبحت الخدمات المحلية التي تقدم لهم مثل مواقف السيارات والمدارس والمستشفيات ووسائل النقل العامة غير مناسبة او دون المستوى وهم يعيشون حياة سيئة في بيئات فقيرة.

5-الفقر السوسيو ثقافي: والذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة والمجتمع في جميع الاشكال الثقافية والهوية والانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.

المطلب الثاني: اسباب الفقر

لابد من الملاحظة ان اي اقتصاد لا يخلو من ظاهرة الفقر ولكن اتساع تلك الظاهرة هو الامر المقلق نظرا الى ارتباطه بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية وتعود ظاهرة الفقر الى جملة من الاسباب والمتغيرات المعقدة يمكن اجمالها فيما يلي:

أولا: الاسباب الداخلية

من اهم الأسباب الداخلية طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في بلد ما، فالنظام الجائر لا يشعر المواطن بالأمن والاطمئنان الى عدالة تحميه من نظام الظلم والتعسف ويستفحل الامر اذا تضاعف

[1]- بن سلمان هناء، السياسة الاجتماعية ودورها في مكافحة الفقر في الجزائر، دراسة حالة وكالة التنمية الاجتماعية بورقلة، مذكرة ماستر اكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016 ص 27.

العامل السياسي بالعامل الاقتصادي يتمثل في انفراد الحكم وأذياله بالثروة بالطرق غير مشروعة نتيجة استثراء الفساد والمحسوبية فيعاضد الاستبداد السياسي بالاستبداد الاقتصادي والاجتماعي، وهي من الحالات التي تتسبب في اتساع رقعة الفقر حتى عندما يكون البلد زاخرا بالثروات الطبيعية كما حدث ويحدث في عدة بلدان افريقية او في امريكا اللاتينية هذا فضلا عن الحروب الاهلية والاضطرابات وانعدام الامن .[1]

ومن هذا المنطلق نلاحظ ان الاسباب الداخلية بحد ذاتها تنقسم الى عدة اسباب نذكر منها :

1- الاسباب الاقتصادية:

تتمثل الاسباب الاقتصادية في النقاط التالية:

- انخفاض الاجور تحت خط الفقر وكذا ارتفاع معدل اعباء الإعالة مما يصعب الحصول على الضروريات الأساسية (الغذاء، الملبس، المأوى والمستويات المقبولة من الصحة والتعليم) وكذا سوء توزيع ثروة البلد التي لها تأثير كبير فكلما زادت البلدان ثراء تحسن وضع الفقراء.[2]

- عدم المساواة في توزيع الدخل فمشكلة الفقر تكمن في وجود التفاوت الشديد في الثروة والدخول بين الافراد فمعنى ذلك ام المشكلة الاقتصادية التي تمثل مشكلة الفقر تعتبر عنصرا اساسيا فيها ليست كما تصورها الرأي الاقتصادي التقليدي السائد بأنها مشكلة تعدد الحاجات وندرة الموارد وإنما هي مشكلة سوء توزيع الثروة والدخل.

- قلة فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة ومما لاشك فيه ان هناك علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة وفي اغلب الاحيان يتكلم الكثيرين عن هذه العلاقة مؤكدين ان ازالة البطالة ستزيل الفقر، وارتفاع معدلات البطالة ينتج ايضا بسبب عدم قدرة القطاع الانتاجي على استيعاب حجم العمالة والطلب الاضافي عليها سنويا خاصة عند انتهاج سياسات تشغيل عشوائية لا تتماشى ومتطلبات التنمية في البلد، كذلك عدم توفر الهياكل الانتاجية الاساسية وضعف منافذ السوق يجعل الفقراء عاطلين وان استثمروا في مشاريع صغيرة كالحرف فهي لا ترفع مداخلهم ويظلوا تحت خط الفقر، او انتشار العمل في القطاع غير المنظم والموسمي وبظروف غير لائقة.

- التضخم يعتبر عامل من اهم العوامل التي تأثر على المجتمعات وتدخلها ضمن المجتمعات الفقيرة فارتفاع معدلات التضخم يؤدي بالضرورة الى ارتفاع السلع والخدمات وهذا يؤدي الى تدهور القدرة الشرائية وعدم تلبية ابسط متطلبات الحياة بحيث معظم الأسر تدخل في دائرة الفقر او تزداد فقرا وعادة ما يكون وقع التضخم مبكرا في حالة الفقراء الذين تكون دخولهم اسمية وغير مصممة للتكيف مع

---

[1]- عبد الرحمان محمد العيسيوي، تحليل ظاهرة الفقر، دراسة في علم النفس الاجتماعي، منشورات الجلي الحقوقية، لطبعة الاولى ، 2009، ص 195.

[2]- رمضاني محمد نذير، محددات الفقر في الجزائر دراسة حالة الجزائر 1990-2019، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي -علوم اقتصادية، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2020-2021، ص 12.

التغيرات في المستوى العام للأسعار وتعد حركة معدل التضخم مؤثرة في حركة مؤشر الفقر في اي مجتمع نظرا لارتفاع معدل التضخم والذي يعني اعادة توزيع الدخل لصالح اصحاب حقوق التملك على حساب الرواتب والأجور والمعاشات الذين يصنفون على انهم اصحاب الدخول الثابتة وشبه ثابتة، حيث ان دخول هذه الفئات تتحرك بشكل متتالي لحركة الاسعار وبمعدلات اقل من معدلات ارتفاع الاسعار في المادة، وبالتالي فان ارتفاع معدل التضخم يمكن ان يدفع بأعداد ممن يقفون على حافة الفقر الى هاويته.

– السياسات الانمائية الحكومية غير المناسبة والمتعثرة بما في ذلك التحيز ضد الانشطة ذات الانتاجية العالية وانحياز نمط النمو المتحقق الى جانب الاغنياء وعلى حساب الفقراء، اضافة الى هذا فان الانفاق العام على القطاعات التي تؤثر في اوضاع الفقراء لا يلقى اهتماما من جانب السياسات المحلية وكذا تفاوت الانفاق لصالح الحضر على حساب الريف.[1]

– الأزمات الاقتصادية بحيث لا نغفل عن اثر الازمات الاقتصادية فعلى الرغم من توقعات انخفاض نسب الفقر سنة 2010 إلا ان الازمة العالمية لسنة 2008 وحسب التقديرات المعدلة الصادرة من البنك الدولي ان هذه الازمة ستزيد نسبة الفقر المدقع.[2]

2 – الاسباب الاجتماعية :

تتشارك الاسباب لاجتماعية والاقتصادية فهي ناتج عنها ومسببة لها ومحصلة لها بسبب زيادة الفقر واستمراريته، ومن أهم هذه الاسباب نذكر ما يلي :

– الجهل او تدني المستوى التعليمي لبلدنا وارتفاع نسبة الامية عند البالغين وانخفاض معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي تؤثر في مجال التحولات الاقتصادية والاجتماعية لأنه من العوامل الاساسية للتقدم وبتسليط هذا المنظور على الاسر الفقيرة والغير متعلمة فالافتقار الى المهارات العلمية والعملية التي تساعدهم على كسب الرزق يؤدي الى افتقارهم للقدرة على توفير الاحتياجات الضرورية لأسرهم وإلى ضعف الثقة وتقدير الذات. والمجتمعات التي تعاني الفقر تتزايد فيها الأمية والعكس صحيح فكلما زادت الأمية ونقص المعلومات والمعرفة التي تنسجم مع الاحتياجات الاقتصادية في البلدان جعلها تقبع في براثن الفقر أكثر فأكثر.

–حجم الأسرة يعتبر من مسببات الفقر حيث يؤدي ارتفاع نمو السكان وكبر حجم الاسرة وارتفاع معدلات الإعالة الى زيادة الاعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الاسرة.

– ضعف الخدمات الاجتماعية فغالبا ما نجد ان شبكات الخدمات الاجتماعية في الدول التي ينتشر بها الفقر سواء كانت حكومية او غير حكومية تمتاز بهشاشتها وضعفها وذلك لمحدوديتها ولعدم قدرتها على

[1]– بن عمارة ايمن الهادي، دراسة العلاقة التبادلية بين معدلات الفقر والبطالة في الجزائر 1990–2020، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم اقتصادية ، جامعة الوادي،2021–2022 ، ص18.

[2]– مرجع سبق ذكره، ص 19.

تغطية احتياجات المنخرطين بها وارتفاع تسرب منافعها وعدم كفاية ما تقدمه من عون ومساعدة وعدم دراية الفقراء بوجودها.

3- الاسباب السياسية

واهم هذه الاسباب هي:

- الفساد والبيروقراطية يسبب بطئ في التصرف وتعقيد الاجراءات وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، فالتعفن الاداري المثقل بمورثات البيروقراطية يساهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية ويقلص القدرة على الاستفادة منها خصوصا بالنسبة للفقراء فالفساد يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي ويكرس عدم المساواة ويلحق الاذى بتوزيع الانفاق العام ومن خلال قنوات اخرى عديدة فانه يقف عائقا امام تخفيف حدة الفقر.

- النزاعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي الذي كان ولازال سائدا في عدد كبير من الدول وكذا الحروب الاهلية والحروب بصفة عامة من اهم مسببات الفقر حيث ينجم عنها دمار وأوبئة وأرامل وأيتام لا يجدون من يكفلهم.

- مع فساد المسؤولين يتم حجب الانفاق الحكومي عن اصحابه الحقيقيين وتحويل وجهة المساعدات الحكومية لغير مستحقيها مما يزيد معاناة الفقراء.

ثانيا : الاسباب الخارجية

الاسباب الخارجية متعددة وهي اعقد واخفى احيانا ومع ذلك يمكننا حصرها فيما يلي :

1- ظاهرة العولمة : التي تتجلى في التدفقات التجارية والمالية السريعة عبر العالم ففي الوقت الذي رفعت الدول الغربية شعار العولمة مبشرة بعهد جديد يخفف معاناة الفقراء ارتفعت اصوات منذرة بدور هذه الظاهرة في نشر الفقر وتدمير اقتصاد الدول النامية، والكلام هنا ليس لمعارضي العولمة ولا لعامة الخلق الذين يرددون الشعارات الكلامية بل للخبراء والمختصين فهذا جورج سروس احد اقطاب الاقتصاد العالمي الجديد يقول "لقد ادت العولمة الى انتقال رؤوس الاموال من الاطراف (يعني الدول النامية) الى المركز (يعني الدول الغربية)" وهذا يعني باختصار ان العولمة حولت فتات ما كان يقتات عليه الفقراء الى موائد المتخمين.

ويقول جون ستجاتير الاقتصادي السابق في البنك الدولي " ان الدول الاسيوية القليلة التي انتفعت من العولمة هي تلك التي ادارت العولمة بطريقتها اما البلدان التي تضررت وهي الغالبية فهي التي اخضعت نفسها لأحكام الشركات الكبرى والمنظمات الاقتصادية والدولية وهي المؤسسات المؤيدة للعولمة"[1].

فعلى الرغم من ان العولمة افرزت فرصا جديدة في مجال الاعمال لكنها ولدت نقاط ضعف كبيرة في الدول النامية ذات الاقتصاديات الضعيفة لأنه اجراء الخفض الجزئي او الرفع الكامل للقيود الجمركية

[1]- عبد الرحمان محمد العيسيوي، تحليل ظاهرة الفقر، مرجع سبق ذكره، ص 176.

على المستوردات المختلفة من البضائع الاجنبية وتيسير سبل دخولها للبلدان النامية اضر كثيرا بالصناعات المحلية وادى بالتالي الى اغلاق العديد منها وما تبع ذلك من تسريح العمال وإدخالهم افواجا في مصاف العاطلين عن العمل وبالتالي دخولهم في شريحة الفقراء.

2- المديونية الخارجية: التي تتمثل في انعدام وعدم ملائمة الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية لبرامج مكافحة الفقر فالمساعدات الدولية تظهر للعيان وكأنها مساعدات حقيقية إلا انها في الغالب ما تكون عكس ذلك من خلال تقديم مساعدات مالية لا تفي بالغرض المطلوب وعدم تمكين الدول المتخلفة من التكنولوجيا الحقيقية وهذا كله بغية بقاء اتكالية هذه الدول على ما يأتي من الدول المتقدمة والتبعية لها في كل شيء .

3- نتائج وتبعية عهود الاستعمار: حيث يشير المهتمون بظاهرة الفقر في العالم الى ان السبب الذي جعل كل ما سبق يصل بالشعوب الى حافة الهاوية هو ان هذه الشعوب كانت قد استنزفت خيراتها خلال عقود الاستعمار التي تعرضت فيها لنهب جل ممتلكاتها.

ورغم مناداة الدول الغربية بالعدالة واحترام حقوق الانسان التي من اهمها احترام الممتلكات فلم يسمع صوت واحد يطالب بدفع تعويضات لهذه الدول التي تحتاج اليوم اكثر من اي وقت مضى لما هو لها ويعيدون السبب الى شدة ضعف الضعيف وقوة القوي.[1]

4- هيمنة القطب الواحد: منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وإمساك الولايات المتحدة الامريكية قيادة العالم باعتبارها الدولة الغنية رقم واحد تفاقمت معضلة الفقر فسعيها الى تأكيد سيطرتها على العالم وبسط نفوذها قادها في كثير من الاحيان الى افقار الدول اثناء تروضيها، فالعقوبات الاقتصادية وغزو واحتلال الدول وتأييد سياسة الاحتلال سعيا وراء السيطرة على المواقع الاستراتيجية في العالم كلها امور ادت الى تفاقم مشكلة الفقر وحولت شعوبا كانت في الاصل غنية الى حالة من الفقر الشديد.

الشكل 1: شكل توضيحي لأسباب الفقر تقسيمات اسباب الفقر

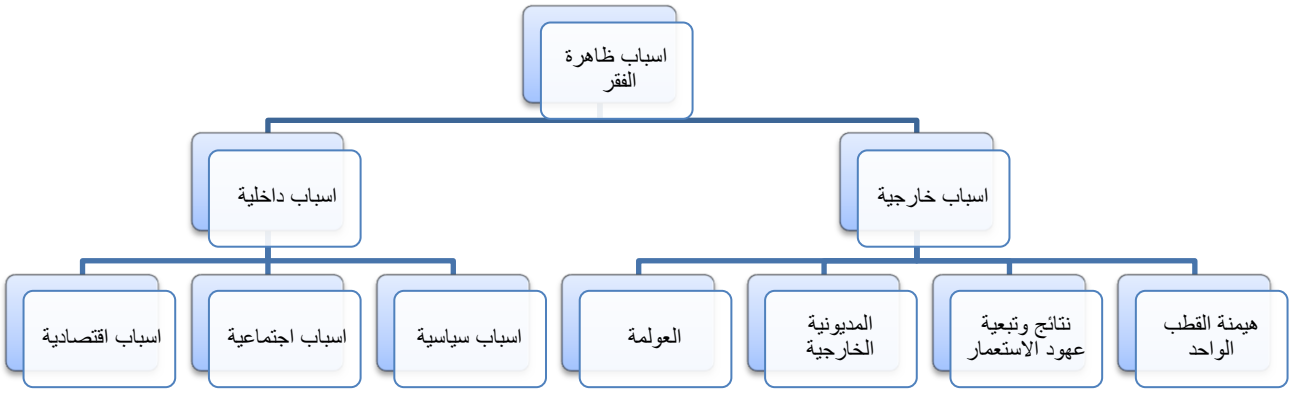

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على ما سبق

[1]- مرجع سبق ذكره ،ص 178.

المطلب الثالث : اساليب قياس الفقر ومؤشراته

هناك العديد من المؤشرات التي تستعمل لقياس الفقر وهذه المقاييس التي تبدو محايدة وموضوعية ينبغي ألا تخفي حقيقة ان الفقر هو بشكل اساسي مفهوم معياري وان اي تعريف احصائي للفقر انما يعكس مجموعة من القيم التي تضع الحد الادنى من مستوى المعيشة لتلبية الحاجات الاساسية في اطار اجتماعي وثقافي محدد وخلال فترة زمنية معينة.

الفرع الاول : اساليب قياس الفقر

تتعدد المناهج والطرق التي تتعرض لقياس الفقر في الادبيات الدولية وفقا لتعدد التعريفات ولكن لما كان تحقيق الحد الادنى من مستوى المعيشة هو القاسم المشترك بين جميع التعريفات فان من الطبيعي ان تتجه الجهود لقياس مستوى المعيشة بشكل اولي في كل المحاولات الرامية لقياس الفقر.

وهناك وفقا لذلك ثلاثة مناهج لقياس الفقر

– المنهج الاول يعتمد على تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة اي قياس الحرمان الناتج عن نقص القدرة على شراء السلع والخدمات والتي يتم الحصول عليها من بحوث الدخل والإنفاق والاستهلاك[1].

– المنهج الثاني قياس الفقر من مفهوم القدرة بقياس نوعية الحياة على اساس القدرات بتحديد شريحة من المجتمع لا تتمتع بالغذاء الجيد والخدمات الصحية والتعليمية وهذه الشريحة هي الفقراء.[2]

– والمنهج الثالث هو مستوى الرفاه الكلي او حجم الانفاق الكلي ليس على الاستهلاك فقط وإنما على أساس الحاجات الاساسية الاخرى .

ويقصد بقياس الفقر وضع ارقام التي من خلالها يمكننا تقييم درجة الفقر في مجتمع ما وتحديد عدد افراد المجتمع الذين يعتبرون فقراء، وذلك من خلال وضع خطوط الفقر التي تقسم المجتمع الى فئتين فقراء وغير فقراء، ويعتبر الفرد فقيرا اذا كان استهلاكه او دخله يقع تحت مستوى الحد الادنى للحاجات الاساسية اللازمة للفرد، ويطلق على هذا الحد الادنى بخط الفقر الذي يكون ثابتا بالوحدات الحقيقية عبر الزمن بحيث يمكن اعتبار الناس الواقعين أسفل هذا الخط فقراء على عكس الذين يقعون فوق الخط .

وخط الفقر هو مقياس رسمي تستخدمه الحكومات لتعريف من يعيشون تحت هذا المستوى من الدخل باعتبارهم فقراء، وهو محاولة منهجية لوضع تقدير كمي لما يطلق عليه الحاجات الاساسية للإنسان (الغذاء، الملبس، المسكن، النقل) اذ يعتبر الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء وهو درجة معيارية كما حدد ذلك صندوق النقد الدولي واعتبر خط الفقر حصول الفرد الواحد على دولار يوميا او ما يعادل ذلك[3].

---

[1]– د. طارق فاروق الحصري، الاثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي "البطالة، الفقر " التفاوت في توزيع الدخل، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2008 –ص 232 .

[2] مرجع سبق ذكره، ص 232.

[3]– فضيلة تواتي، المقاربات النظرية لظاهرة الفقر (اسبابه–مشاكله–وقياسه)، مجلة ابحاث دراسات التنمية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2021، جامعة الجزائر ص 346.

ولعل انجع واهم الطرق التي اتخذت كأساس لقياس الفقر هي التي انتهجت معيار الدخل ومعيار الحاجات الاساسية للدلالة على تحديد من هو الفقير وبهذا يعتبر المنهجان الاولان هما الشائعان في الدراسات التطبيقية لقياس الفقر .

يمكن تقسيم الطرق التطبيقية لقياس الفقر الى نوعين

1- الطرق الذاتية : استند الباحثون في تحديد الطرق الذاتية لقياس خط الفقر على توجيه سؤال للفقراء حول " كم من الدخل تحتاج لمقابلة احتياجاتك الاساسية " على اساس انهم حددوا الاحتياجات الاساسية على انها تحتوي على الغذاء والملبس والسكن والصحة والمواصلات وبأخذ متوسط الاجابات يتم التوصل الى تحديد خط الفقر الذاتي .

2- الطرق العلمية: وهي الطرق التي تعتمد على الدراسات الأكاديمية وتتخذ من خط الفقر اساس الدراسات والتي تتبلور الى صيغ رياضية يحدد من خلالها الاسر الفقيرة والغير فقيرة ومن ثم يتم تقدير مؤشرات الفقر من فجوة الفقر وشدته.

وهذه الطرق التي سنستعرضها تعتبر من اهم الطرق والأساليب لقياس الفقر :

أ- قياس الفقر بطريقة استهلاك الطاقة الغذائية [1]:

يحتاج تطبيق هذه الطريقة لنوعين من المعلومات لكل فرد او اسرة او عائلة , استهلاك السعرات الحرارية، اجمالي الانفاق على الغذاء بما في ذلك الغذاء الذي يتم شراءه من السوق وذلك الذي يتم انتاجه بواسطة الفرد او العائلة او الأسرة، على هذا الاساس يمكن تقدير دالة لتكلفة السعرات الحرارية على اساس المعادلة التالية :

$$\ln Y_f = a+bc$$

Y_f : اجمالي الانفاق على الغذاء

وعلى اساس المعاملات المقدرة من هذه الدالة يمكن تقدير خط الفقر على النحو التالي :

$$Z = e^{a+bc*}$$

يتطلب تطبيق هذه الطريقة معلومات حول الانفاق على الغذاء بواسطة الاسر واستهلاك الطاقة الغذائية وحجم الاسر وهيكلها بالنوع والعمر.

ب- قياس الفقر بمعيار الحاجات الاساسية[2] :

وهذه الحاجات تمثل القيمة الاجمالية للفرد للحد الادنى الذي لابد من تحقيقه من استمرار حياة الفرد بطريقة مقبولة وبالمقابل فان الاشخاص الذين يقل استهلاكهم عن هذا المستوى المسطر يعتبرون ضمن

---

[1]- علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات على الموقع الالكتروني – https // www.arab api.org/files publication/pdf. ص 04.

[2]- فضيلة تواتي، المقاربات النظرية لظاهرة الفقر، مرجع سبق ذكره، ص 347.

الفقراء، وهنا يعتمد على مؤشر الاحتياجات الاساسية من الغذاء والذي يتطلب ضرورة حصول الجسم على قيمة من السعرات الحرارية من اجل مزاولة النشاطات اليومية العادية وتحسب تكلفة الغذاء باستخدام اقل انواع الغذاء كالتالي :

$$Z_f = \sum Pj \times xj$$

Z_f: خط الفقر الغذائي

Pj : يمثل اسعار السلع

xj : يمثل حزمة سلع الاحتياجات الاساسية من السلع.

وكذا احتياجات الفرد من الطاقة الغذائية ويقصد بها الحد الادنى من الطاقة اللازمة او السعرات الحرارية التي تمكن الفرد من اداء نشاطاته اليومية وقد قدرت منظمة التغذية والزراعة 2354 سعرة حرارية في اليوم وعلى ذلك فان خط الفقر يساوي الانفاق اللازم لتوفير كمية من الغذاء التي تمد الفرد البالغ بحد ادنى من الطاقة الضرورية لمباشرة نشاطاته اليومية .

ج- متوسط انفاق الوحدة الاستهلاكية :

يعتبر هذا المؤشر استكمالا لمؤشر الانفاق الاستهلاكي الاجمالي للأسرة (استهلاك الطاقة الغذائية) وقد استحدثت لمعالجة مشكلة تباين الاسر في احجامها وتركيبها ويتم احتسابه كالتالي :

$$Cm = Ct / Ns$$

Cm : متوسط انفاق الوحدة الاستهلاكية

Ct : الانفاق الاستهلاكي الاجمالي للأسر

Ns : ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية

د- خط الفقر :

يعتبر اسلوب خط الفقر كأساس قياس درجة الفقر في اي دولة وهناك عدة خطوط للفقر نذكر منها :

* **خط الفقر المطلق** : يعرف على انه الخط الذي لا يتغير بتغير الزمان والمكان ويتم حساب خط الفقر المطلق بالصيغ التالية:

- طريقة السلة الغذائية [1]: وفيها يتم تحديد سلة المواد الغذائية التي توفر حاجات الانسان الرئيسية بأقل تكلفة ممكنة، ويتم حساب تكلفة هذه السلة بأدنى الاسعار وتحدد من قبل اختصاصيين يراعون العادات الغذائية للمجتمع المدروس، وهنا تكون تكلفة هذه السلة الغذائية الاساسية تساوي خط الفقر المدقع

وإذا اضفنا لتكلفة السلة الغذائية تكلفة السلع غير غذائية الضرورية وفقا لنسبة الانفاق على المواد الغذائية من اجمالي الانفاق ينتج لدينا خط الفقر المطلق.

[1]- بحري حليمة، دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2018-2019 ص 25.

– طريقة النمط الغذائي الفعلي[1] : حيث تقوم هذه الطريقة على حساب متوسط الفرد الاجمالية من السعرات للفئات الداخلية المختلفة، ويتم اختيار الفئة الداخلية التي يكون لها المتوسط اقرب الى متوسط احتياجات الفرد من السعرات وباستخدام الاستكمال الخطي يحدد الانفاق الاجمالي للمتوسط المذكور فيما يلي :

$$Pn = n.Ca$$

n : عدد افراد الاسرة

Ca : متوسط انفاق الفرد الواحد لإشباع حاجاته الضرورية الغذائية وغير غذائية

* **خط الفقر النسبي** [2]: الذي يعتمد على ان من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل يعتبر فقيرا , واختلف على هذه القيمة حيث اعتبرها البعض الوسيط والبعض الاخر اعتبرها العشير الرابع وتعتبر هذه القيمة المحددة هي خط الفقر النسبي، كما يتغير بتغير الدخل من بلد الى اخر او من وقت الى اخر ويتم احتساب هذا المؤشر بالصيغة الرياضية التالية :

$$Z^* = 2/3S$$

Z* : خط الفقر النسبي

S : متوسط الانفاق الشهري للأسرة

وهناك طريقة التجزئة ووفقا لهذه الطريقة يتم ترتيب افراد المجتمع ترتيبا تصاعديا او تنازليا حسب مداخيلهم ثم يتم تصنيفهم الى مجموعات جزئية فتحدد فئة الفقراء وهم الافراد الذين ينتمون الى المجموعة الاقل دخلا، كان يساوي خط الفقر النسبي في مجتمع معين الحد الادنى لدخل السكان الذين يمثلون حوالي 10% من مجموع السكان.

الفرق بين خط الفقر المطلق وخط الفقر النسبي هو ان خط الفقر المطلق يتيح امكانية المقارنة بين الدول وبين الحقب الزمنية المختلفة كونه يعتمد على معيار الاحتياجات الاساسية للفرد التي يفترض ثباتها الى حد ما زمنيا ومكانيا، اما خط الفقر النسبي فلا يتيح لنا امكانية المقارنة كونه يتغير حسب المكان والزمان محل الدراسة[3].

---

[1]– حاجي فاطمة، سياسة مكافحة الفقر ، دراسة تحليلية "الجزائر والصين نموذجا"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى 2017، ص 42.

[2]– بحري حليمة ، دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000–2017، مرجع سابق الذكر، ص 26.

[3]– عباس وداد ، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر ، دراسة حالة الجزائر الاردن واليمن، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ،2017–2018 ، ص 45.

* **خط الفقر المدقع** [1]: عرف الفقر المدقع على انه مستوى الدخل او الانفاق اللازم للأسرة او الفرد لتامين الحاجات الاساسية التي تؤمن له السعرات اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية، ويمكن الحصول على صيغة خط الفقر المدقع كما يلي :

Pc= Cf*Kn*m

Pc : خط الفقر المدقع

Cf : كلفة السعرة الحرارية الواحدة

Kn : السعرات الحرارية للفرد ضمن الاسرة في اليوم

M : تمثل عدد الايام في الشهر

الفرع الثاني : مؤشرات الفقر

ان مسالة دراسة خط الفقر بالعمق الذي ينطوي على تحديد شامل للفقراء تكتنفه الصعوبة بسبب عوامل متداخلة تؤثر بشكل او بأخر على تحديد خط الفقر بدقة متناهية ومن ثم تحديد الافراد الذين يصنفون تحت هذا الخط وهذه العوامل تختلف من دولة الى دولة اخرى مما يسبب تفاوتا ما بين مستويات الفقر وبالتالي الى انعكاس ذلك على تحديد واضح لخط الفقر عالميا مما استدعى للجوء الى مؤشرات اكثر عمقا وقوة في تحديد هذه المستويات الاجتماعية .

هناك ميزتان يجب توافرهما في مؤشرات الفقر وهوما الرتابة وبديهية التحويلات

–الميزة الاولى تعني ان اي انخفاض في دخل الفقير يؤدي الى زيادة فقره عند ثبات جميع المتغيرات الاخرى.

– الميزة الثانية تعني ان تحويل اي جزء من دخل فرد فقير الى فرد اخر اكثر دخلا لابد ان تؤدي الى زيادة الفقر مع ثبات العوامل الاخرى.

وهناك العديد من المؤشرات واغلبها تعتمد على اهم مؤشر وهو خط الفقر الذي يسمح لنا بمعرفة الفقراء (الادنى من خط الفقر) وغير فقراء (الاعلى من خط الفقر).

قبل التطرق الى مؤشرات الفقر لابد لنا من فهم ما هو خط الفقر

يعتبر خط الفقر مصطلح لوصف الدخل السنوي لفرد او مجموعة من الافراد التي تتكون منها العائلة والتي ليس لها القدرة على تامين المتطلبات الأساسية للحياة، وخط الفقر هو محاولة منهجية لوضع تقدير كمي لما يطلق عليه الحاجات الاساسية للإنسان من غذاء وملبس ومسكن ونقل،[2]وتختلف هذه الحاجات

[1]– بحري حليمة ، دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000–2017، مرجع سابق الذكر، ص 26.

[2]– عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص 24.

بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع لان الدول النامية غير الدول المتقدمة والفقير في البيئتين ليس واحدا .

وعليه يمكننا القول ان خط الفقر هو الحد الفاصل بين دخل الفرد واستهلاكه، وان كان دخله ادنى من مستوى احتياجاته من الاستهلاك فيعد فقيرا، كما يستخدم لأغراض المقارنة الدولية وهو اسلوب معتمد من طرف البنك الدولي.

مؤشرات الفقر هي :

1- مؤشر حدوث الفقر

هو واحد من اكثر المؤشرات شيوعا اذ يعتبر من ابسط المقاييس وينطوي هذا المؤشر على عدد الافراد او الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر ويحتسب وفقا للصيغة الاتية:[1]

$$H= Q/N*100$$

H : مؤشر نسبة الفقر(نسبة السكان الفقراء)

Q : عدد السكان الفقراء الذين يقل دخلهم عن حد الفقر

N: حجم السكان

ويعتبر هذا المؤشر جيدا لأغراض كثيرة منها المقارنة او لتقييم اثار سياسات تقليل الفقر كما انه سهل الفهم والشرح إلا انه يعاني نواقص كثيرة منها تحليل الاثار المحتملة لبعض السياسات على الفقراء مما يجعله غير حساس للفروقات في عمق الفقر كما انه غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء فإذا تمت اعادة توزيع الدخل من الفئات الاكثر فقرا الى الذين هم احسن حالا فان المؤشر قد لا يتغير بل ربما يتحسن مما يظهر عكس النتائج. [2]

2- مؤشر فجوة الفقر:

يقيس مؤشر فجوة الفقر عمق الفقر الذي يحدد الى اي مدى يقع الافراد او الاسر تحت خط الفقر، اذ يقدم هذا المؤشر الحد الادنى لتكاليف القضاء على الفقر بالتحويلات النقدية، وبعبارة اخرى هو النسبة المؤوية للفرق بين الدخل وخط الفقر الذي يمثل جميع الفقراء ويحسب كما يلي [3]:

$$PG = 1/n \Sigma (z- yi/z)*100$$

PG : فجوة الفقر

n: حجم السكان

---

[1]- ا.عدنان داود العذري، هدى زوير الدعمي ، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي ، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2010، ص 52.

[2]- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[3]- ا.عدنان داود العذري، هدى زوير الدعمي ، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي ،مرجع سبق ذكر، ص 53.

Z: خط الفقر

Yi : مستوى الدخول / الاستهلاك للفئات الفقيرة.

ويمكن صياغته ايضا كالاتي :

$$PG = I.H$$

$$I = Z - Yi/Z$$

على الرغم من التغيرات التي ادخلت على مؤشر فجوة الفقر إلا انه لا يأخذ بعين الاعتبار مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء او الاختلاف في شدة الفقر بين الفقراء، فمؤشر فجوة الفقر قد يكمل مؤشر نسبة الفقر لكنه لا يكون كافيا ليعكس انتشار الفقر في البلد.

3- مؤشر شدة الفقر

يقيس هذا المؤشر بالإضافة الى فجوة الفقر التفاوت الموجود بين الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، ويحتسب مؤشر شدة الفقر من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر ويأخذ الصيغة الاتية[1]:

$$PS = 1/n \Sigma (Z-Yi)2 * 100$$

PS: شدة الفقر

n: حجم السكان

Z: خط الفقر

Yi: دخل الفقراء الذين يكون دخلهم اقل من خط الفقر (مستويات المداخيل للفئات الفقيرة).

ان تربيع فجوات الفقر يعطي وزنا اكبر لفجوة الفقر لا فقر الاسر، وقد استحدث هذا المؤشر ليوضح التغيرات في الدخل ان وجدت لدى الفئات الفقيرة.

4- مؤشرات الفقر حسب المفكرين

نجد في هذه الطريقة مجموعة من المؤشرات تنسب الى اصحابها مثل :

* **مؤشر واتس** : وهو متوسط الفرق بين لوغاريتم خط الفقر ولوغاريتم الدخل .

* **مؤشر لورينز:** يعنى بقياس عدالة التوزيع بين الافراد او الاسر من خلال رسم منحنى بياني، المحور الافقي يمثل المجموع التراكمي لنسب الاسر او الافراد والمحور العمودي يمثل مجموع التراكمي لنسب الدخل للأفراد او الأسر وكلما زاد الانحناء كانت قلة عدالة التوزيع، حيث يشكل الخط المستقيم في منحنى لورنز الدخل المتساوي بين جميع افراد المجتمع.

[1]- ا. عدنان داود العذري ، مرجع سبق ذكره، ص 54.

شكل 2 : منحنى لورنز لتحديد الفقر

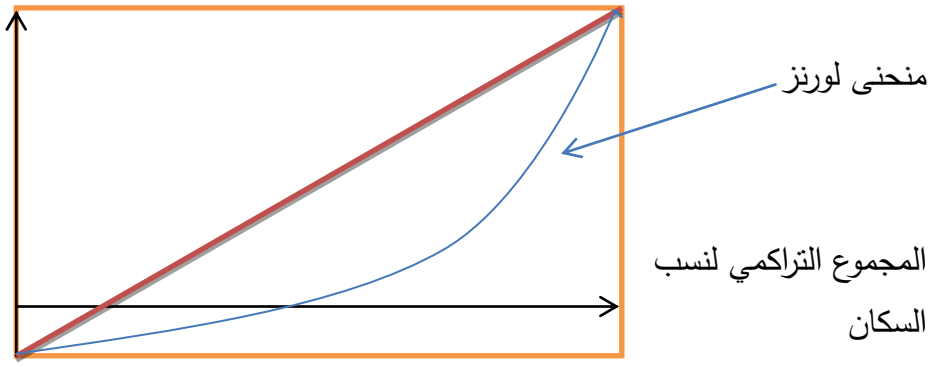

المصدر : اكاديميا العربية على الموقع الالكتروني https:// academia-arabia.com

* **مؤشر جيني:** يعتمد معامل جيني على منحنى لورنز ويقيس التفاوت في توزيع الدخل بين جميع السكان فقراء كانوا او غير فقراء وهو مقياس جيد لعدم المساواة ويعبر عنه بنسبة المنطقة المظللة اي المساحة بين منحنى لورنز وخط المساواة الى اجمالي المنطقة تحت خط التساوي وقيم المعامل تتراوح بين قيمة عظمى هي الواحد الصحيح والتي تعبر عن عدم المساواة الكاملة والصفر وهي نقطة المساواة الكاملة، ويقاس كالاتي [1]:

$$G = \frac{1}{1000} \Sigma \frac{(Yi - Yi-1)Fi}{n}$$

G : معامل جيني

Yi : التجمع التراكمي للنسبة المؤوية للدخل المقابل للفئة (i)

Yi−1 : التجمع التراكمي للنسب المؤوية للدخل المقابل للفئة السابقة.

Fi : النسبة المؤوية لعدد الاسر في الفئة (i) .

n : عدد الفئات

اذن **0< G>1**

كما يقاس بالصيغة التالية :

$$G = [1 - \Sigma \, spi \, (\, Yi + Yi-1 \,) \,] * 100$$

Spi : نسبة السكان الفقراء في الفئة (i)

Yi : التوزيع التصاعدي للمداخيل في الفئة (i)

Yi−1 : التوزيع التصاعدي للمداخيل للفئة السابقة.

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 55.

* **مؤشر سين :** هذا المؤشر مركب من مؤشر حدوث الفقر ومؤشر فجوة الفقر ومن مؤشر جيني لتوزيع الدخل ويعطى بالعلاقة التالية :

$$P= H\ [\ 1+(1-i)G]$$

P: مؤشر سين

G: مؤشر جيني

H: مؤشر حدوث الفقر

او بالعلاقة التالية :

$$P = H \times G^*$$

G* : هو معامل جيني المعدل ويأخذ بالصيغة التالية

$$G^* = M + (\ 1-M\ )\ G$$

M : نسبة فجوة الدخل

ويوضح كذلك نسبة فجوة الدخل والتي تأخذ الصيغة الاتية :

$$IGR = 1-(Y^*/Z)$$

IRG: نسبة فجوة الفقراء

Y* : متوسط دخل الفقراء

Z : خط الفقر

5- مؤشر الجوع العالمي :

يعد مؤشر الجوع العالمي أداة احصائية متعددة الابعاد تستخدم لوصف حالة الجوع في البلدان , حيث يقيس التقدم والفشل في الكفاح العالمي ضد الجوع ويتم تحديثه مرة واحدة في السنة[1]، وتم تطويره ويتم حسابه من قبل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ويجمع بين اربع مؤشرات مرجحة وهي:

* نقص التغذية: نسبة الاشخاص الذين يعانون نقص التغذية كنسبة مئوية من السكان.

* الهزال لدى الاطفال: نسبة الاطفال الذين يعانون النقص الحاد في الوزن دون سن الخامسة حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية.

* تقزم الاطفال: نسبة الاطفال دون سن الخامسة الذين يعانون نقص الطول بالنسبة للعمر والذي يعكس نقص التغذية المزمن.

* معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة والذي يعبر عن سوء التغذية والبيئة غير الصحية.

[1] - https:// ar.m.wikipedia.org

المبحث الثالث: سياسات التشغيل المتبعة لمجابهة ظاهرة الفقر

ان سياسة التشغيل تدل على مختلف التدابير والآليات التي تعتمد عليها الحكومة في سبيل استحداث مناصب شغل بشتى انماطها خلال فترة محددة .اذ تمثل هذه السياسة في الواقع الوجه المقابل لسياسة مكافحة البطالة والفقر على حد سواء.

المطلب الأول : الأطر القانونية والتنظيمية لسياسة التشغيل

العمل حق مكفول للجميع بدون اي شكل من أشكال التمييز ضمن منظومة حقوق الانسان لتأمين الرقي الاجتماعي، وتعتبر الجهة المستخدمة المعنية هي التي تقوم بمباشرة عملية التشغيل والتوظيف فتختار من سوق العمل من تشاء من العمال والموظفين وتوليهم وظائفها الشاغرة، غير ان هذه الجهة المستخدمة ليست دائما حرة في اختيار من تشاء من الموظفين والعمال بل انها تتأرجح بين الحرية والتقييد حسب النظام السياسي السائد في البلد والمشرع الجزائري ركز كثيرا في احكامه على القواعد الموضوعية ونظرا لتعدد ابعاد وأهداف سياسة التشغيل في الجزائر اقتضى حتمية تأطيرها بمجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تضبط عمليات تجسيدها ميدانيا .

بالنسبة للإطار القانوني والتنظيمي يصعب حصر مجموعة النصوص القانونية والتنظيمية التي تم وضعها وإصدارها في مجال التشغيل إلا انه يمكننا ان نذكر منها:

1- القانون المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل: [1]الذي نص في مادته الثالثة على ان "تضمن الدولة صلاحيات تنظيم في ميدان التشغيل لاسيما في مجال:

- المحافظة غلى التشغيل وترقية.
- الدراسات الاستشرافية المتعلقة بالتشغيل.
- المقاييس القانونية والتقنية لتأطير التشغيل ومراقبته.
- ادوات تحليل وتقييم سياسة التشغيل.
- انظمة الاعلام التي تسمح بمعرفة سوق العمل وتطوره."

2- القانون المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل [2] الذي حدد اهدافه في مادته الاولى منه والتي تتمثل في وضع التدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل عن طريق تخفيف الاعباء الاجتماعية لفائدة المستخدمين, وتحديد طبيعة ومختلف اشكال المساعدة .

والمرسوم التنفيذي المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها [3]التي كلفتها السلطات العمومية بمجموعة من المهام الاساسية في مجال التشغيل ورصد تفاعلات سوق العمل يمكن ان نذكر منه على سبيل المثال :

---

[1] القانون 04-19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، الجريدة الرسمية، العدد 83، الصادرة في 26 ديسمبر 2004.

[2]- القانون 06-21 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006، الجريدة الرسمية ، العدد 80، الصادرة في 11ديسمبر 2006.

[3]- المرسوم التنفيذي 06-77 المؤرخ 18 فيفري 2006، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادرة في 19 افريل 2006.

– تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان ذلك.
– تطوير الادوات والآليات التي تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق العمل وتقسيمها.
– تشجيع الحركية الجغرافية والمهنية لطالبي العمل، والمشاركة مع المؤسسات والهيئات المعنية في تطبيق عمليات التحويل المهني، او التكوين التكميلي الخاص بتكييف مؤهلات طالبي العمل مع متطلبات عروض العمل المتوفرة.
– المشاركة في تنظيم وتنفيذ البرامج الخاصة بالتشغيل التي تقرها الدولة والجماعات المحلية، وكل مؤسسة معنية بتسيير البرامج المذكورة وانجازها.
– البحث عن كل الفرص التي تسمح بتنصيب العمال الجزائريين في الخارج.
– تطوير منهاج تسيير سوق العمل، وأدوات التدخل على عرض وطلب العمل وتقييمها.
– متابعة تطور اليد العاملة الاجنبية بالجزائر في اطار التشريع والتنظيم المتعلقين بتشغيل الاجانب وتنظيم البطاقة الوطنية للعمال الاجانب وتسييرها.

والمرسوم التنفيذي المتعلق بجهاز المساعدة على الادماج المهني[1] الذي يهدف الى تشجيع الادماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين، الى جانب تشجيع كافة اشكال النشاط والتدابير الاخرى الرامية الى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما عبر برامج تكوين وتشغيل وتوظيف.

الى جانب العديد من النصوص القانونية الاخرى المتعلقة بتشجيع خلق المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتلك المتعلقة ببعض الهيئات والأجهزة الاخرى الناشطة في مجال التشغيل اما بصفة مباشرة او غير مباشرة، كالصندوق الوطني للتامين على البطالة [2].

المطلب الثاني : السياسات الاقتصادية المنتهجة لتحفيز التشغيل والحد من ظاهرة الفقر

تتحد السياسات الاقتصادية المناسبة للشغل انطلاقا من اسباب البطالة والفقر وتختلف النظرية الاقتصادية في تحديد السياسات الأنجح لمكافحة البطالة ومجابهة ظاهرة الفقر، ومن بين السياسات الاقتصادية لدعم التشغيل وتوفير المزيد من فرص العمل نذكر ما يلي:[3]

1– تنشيط سياسة جانب الطلب في سوق العمل:

وتهدف الى زيادة فرص العمل من خلال تحسين مناخ الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتحفيز على انشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي بدورها تنقسم الى عدة سياسات من اهمها:

---

[1]– المرسوم التنفيذي 08–126 المؤرخ في 19 افريل 2008، الجريدة الرسمية، العدد 22 ، الصادرة في 30 افريل 2008.

[2]– المرسوم التنفيذي 07–123 المؤرخ في 24 ابريل 2007، الجريدة الرسمية، العدد 28 الصادرة في 2 ماي 2007، الذي يضبط شروط وكيفيات منح الاعتماد للهيئات الخاصة لتنصيب العمال .

[3]– مولاي لخضر عبد الرزاق ، تقييم اداء سياسة التشغيل في الجزائر 2000–2011، مجلة الباحث، العدد 10، ص 193.

– **سياسة تحسين مناخ الاستثمار:** وذلك من خلال تنويع الانتاج في جميع القطاعات ومنح الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين قصد تحقيق النمو الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص بالقيام بعدة مشاريع تنموية مما يضمن ذلك توفير فرص العمل لفئة الشباب وتلبية حاجياتهم.

– **سياسة التشغيل من خلال تنمية المشروعات الصغيرة:** تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة احدى آليات توفير المزيد من فرص العمل، مما يضمن للأفراد الشعور بالمسؤولية والتمتع بروح البادرة الشخصية بإنشاء مؤسسات خاصة بهم تلبي مستلزماتهم.

2– سياسة تحسين كفاءة جانب العرض: وتستخدم هذه السياسة عند حدوث اختلالات في سوق العمل وذلك بعدم توافق القوى العاملة مع احتياجات سوق الشغل من خلال سياسات التدريب والتعليم والتي تتفرع الى:

– **سياسة التدريب:** اي تأهيل قوة العمل وتحسين كفاءتهم من اجل الاندماج في سوق العمل .

– **سياسة التعليم:** يعتبر عنصر التعليم من اهم العوامل اكتساب المهارات والحصول على المعلومات والتكيف مع الحياة المهنية.

3– سياسة تحسين نظم معلومات سوق العمل : وتهدف هذه السياسة الى احداث التوازن بين الوظائف المعروضة للباحثين عن العمل وذلك من خلال :

– تكوين هيئات مؤسسية مسؤولة عن توظيف.

– تطوير البنية التحتية لسوق العمل من خلال توفير شبكات ربط مكاتب التوظيف.

– اقامة معارض تساعد التقاء الباحثين.

4– سياسة تقديم اعانات مالية للمتعطلين: وتقوم على تقديم منح وإعانات للعاطلين عن العمل ومساعدتهم للالتحاق بسوق العمل.

5– سياسة الاستقرار الوظيفي: وذلك بتشجيع التشغيل الكامل والعمل الدائم وتحقيق الاستقرار وخفض دوران العمل وتخفيض العقود المؤقتة ومن بين ادواتها خفض نسبة مساهمة اصحاب العمل في التأمينات الاجتماعية.

المطلب الثالث: تحديات ومعوقات وأفاق سياسات التشغيل

ان السياسة المنتهجة في مجال التشغيل ركزت غلى اهداف كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية وذلك بقصد جعلها اكثر واقعية في الوسط الاجتماعي والاقتصادي، ومع ذلك فإن تلك السياسة واجهت تحديات وصعوبات قللت من فعاليتها.

الفرع الاول : تحديات ومعوقات سياسة التشغيل

ان حجم المعوقات والتحديات التي تواجهها سياسات التشغيل لا سيما في مجال تشغيل الشباب كبيرة ومعقدة خاصة في المجتمعات التي تشكل فيها شريحة الشباب الفئة الكبرى بما يعادل ثلثي المجتمع ويمكننا حصر التحديات في النقاط التالية :[1]

- عجز اليد العاملة المؤهلة، وعدم توافق قوى العرض مع قوى الطلب.
- عدم التوافق بين المخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.
- وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- انعدام المرونة في المحيط الاداري والمالي والذي يشكل عائقا امام الاستثمار.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات وصعوبة الحصول على القروض البنكية.
- ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.
- ضعف روح المبادرة المقاولاتية لاسيما عند الشباب وضعف العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع الى تفضيل العمل المأجور.
- عدم التحكم في الاليات القانونية التي تتولى تنظيم سوق العمل.

اضافة الى عدة معوقات اخرى ادت الى هشاشة سياسات التشغيل نذكر منها :

- عدم استقرار العمل الذي اخذ يتزايد مع الاصلاحات الاقتصادية التي ادت في جانب منها الى تفكيك المؤسسات المفلسة او بيعها للقطاع الخاص ونمو القطاع الخاص الذي لا يستطيع في الغالب توفير مناصب عمل دائمة.
- عدم ملائمة العمل لسبب من الاسباب كعدم ملائمة المنصب للمؤهلات او ضعف الراتب
- ضعف التشغيل الذي يؤدي الى اهدار جزء من القوى العاملة.
- عدم التصريح لدى الضمان الاجتماعي عامل هام من عوامل الهشاشة ويعاني العامل بسبب هذا من الكثير من الصعوبات مثل عدم التغطية الصحية مما يؤثر سلبا على قدراته الاجتماعية وهذا مرتبط اساسا بتنامي التشغيل في القطاع الخاص الذي غالبا يتهرب من دفع حقوق الضمان الاجتماعي ويفرض على طالبي العمل القبول بشروطه.

[1]- سرير عبد الله رابح، سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة، ملتقى سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 13 افريل 2011، ص 13.

الفرع الثاني : افاق سياسة التشغيل

من اجل اعطاء المزيد من الفعالية في الجهود المبذولة من اجل تجسيد سياسات التشغيل بصفة عامة وبرامج تشغيل الشباب بصفة خاصة تم تسطير مجموعة من التطلعات يمكن حصرها فيما يلي :

– تسهيل الاجراءات الادارية والتمويلية امام الشباب بهدف خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

– اشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مجال المقاولة، وجعلها مرتبطة بالمؤسسات الصناعية الكبرى.

– تفعيل دور الدولة في الرقابة على القطاع الاقتصادي الموازي.

– اعادة عجلة الاستثمار العمومي المنتج ودور الدولة الاقتصادي سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة او بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني.

– انشاء بنك معلومات يتوفر على كافة الوسائل البشرية والتكنولوجية التي تسمح بتقديم التوجيه والاستشارة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تشجيع البنوك على التعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات المالية.

– السهر على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل.

– الاستمرارية في تطبيق السياسات الخالية المرسومة وعدم تغييرها قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه.

خاتمة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى كل من سياسة التشغيل والفقر كما قمنا بإبراز مفهوم كل منهما، حيث توصلنا الى ان معظم التعاريف المقدمة لسياسة التشغيل تضم في محتواها خصائص مشتركة تبين على انها عبارة عن اجراءات ادارية تضعها الحكومة وتسعى من خلالها الى الاستعمال الامثل للموارد البشرية .

اما فيما يخص ظاهرة الفقر فهو يعتبر ظاهرة اجتماعية ذات خطورة كبيرة وأثار مدمرة، وعلى الرغم من ان هذه الظاهرة عالمية إلا ان معالجتها لا تخرج عن الاطار المعهود وهو السياسات المنتهجة من قبل الدولة ولاسيما النامية منها حيث يتوجب عليها ان تسرع في ايجاد سياسات واستراتيجيات التي تمكنها من مواجهة المشاكل حتى لا تتفاقم ولهذا استخدمت هذه الاخيرة كل جهودها في سياسات التشغيل التي تنظر لها كحل مثالي لمجابهة الفقر ومختلف مظاهره، وتولي حكوماتها كل اهتمامها بمسائل التشغيل .

الفصل الثاني

مقدمة الفصل

لقد واجهت الجزائر مشاكل عديدة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية خصوصا تلك المتعلقة بظاهرة الفقر وما يترتب عنها من اثار على المجتمع كلل، الامر الذي أدى بالجزائر لصياغة سياسة التشغيل لتأمين فرص عمل للأعداد المتزايدة التي تتدفق على سوق العمل نتيجة لارتفاع معدلات النمو.

ويعتبر الاهتمام بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة الفقر ومسبباته من اهم التحديات التي تواجهها الجزائر الامر الذي يحتم عليها توفير الشروط اللازمة ووضع هياكل قوية ومتخصصة وانتهاج استراتيجيات اقتصادية رشيدة تسمح لها بتحقيق الاهداف المرجوة .

وعلى هذا الاساس قسمنا فصلنا هذا الى :

المبحث الاول : واقع التشغيل في الجزائر.

المبحث الثاني : الفقر في الجزائر.

المبحث الثالث : دراسة تطبيقية حول دور سياسة التشغيل في الحد من ظاهرة الفقر.

المبحث الاول : واقع التشغيل في الجزائر

تعتمد سياسة التشغيل في الجزائر على جملة من البرامج والأجهزة التي تقوم باستحداث مناصب شغل سواء عن طريق العمل المأجور او عن طريق تشجيع روح المبادرة الفردية لخلق مؤسسات مصغرة، حيث انه وعلى الرغم من كون التشغيل في الجزائر يعتمد على العديد من السياسات الداعمة له كسياسة الاستثمار، الانفاق الحكومي، وسياسة التنمية الصناعية والفلاحية , وغيرها من السياسات الكلية والقطاعية إلا ان سياسة التشغيل في الجزائر تشتمل على كل تلك السياسات السابقة فضلا عن سياسة سوق العمل .

المطلب الأول : محاور استراتيجية التشغيل في الجزائر

ترتكز خطة العمل لاستراتيجية ترقية التشغيل على سبعة محاور رئيسية هيا [1]:

المحور الأول: دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل، وهذا من خلال

- تنفيذ الاستراتيجية الصناعية
- تنفيذ كافة المخططات التوجيهية لتنمية القطاعات.
- دعم تنمية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- الاسراع في اصلاح نمط تنظيم الاراضي الفلاحية العمومية واستغلالها.
- الاسراع في اصلاح العقار الصناعي.

المحور الثاني : ترقية التكوين التأهيلي (خاصة في موقع العمل) بغرض تيسير الاندماج في عالم الشغل، وذلك في اطار :

- تشجيع التكوين في الوسط المهني بالموقع من خلال دعم الدولة للمؤسسات التي تشارك في نشاطات التكوين لاسيما في التخصصات والتأهيلات التي تعرف عجزا في سوق العمل.
- تطبيق اتفاقيات التكوين في الموقع من اجل التشغيل مع مؤسسات انجاز المشاريع الكبرى المهيكلة بغرض الاستخلاف التدريجي لليد العاملة الأجنبية باليد العاملة الوطنية بعد انتهاء المشاريع.
- تطبيق اتفاقيات الشراكة بين المؤسسات والمرفق العمومي للتشغيل ومنظومة التكوين المهني مع منح المؤسسات امكانية استعمال هياكل التكوين المهني مقابل الالتزام بتوظيف الاشخاص المستفيدين من التكوين.
- تكييف مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني مع احتياجات سوق العمل.

[1]- عبد الرزاق جباري، اثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة سطيف،2014-2015، ص 143-144.

– تشجيع التكوين في الحرف الصغيرة والصناعات التقليدية من خلال دعم الدولة للحرفيين المؤطرين لطالبي العمل.

المحور الثالث : ترقية سياسة محفزة على انشاء مناصب الشغل باتجاه المؤسسات وهذا من خلال تحسين مستوى التحفيزات السارية في المجال الجبائي والشبه جبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات.

المحور الرابع : تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل عن طريق :

– مواصلة برنامج اعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل بفضل اتمام المخططات المبرمجة وإعادة تأهيل مديريات التشغيل الولائية بخلق فروع على مستوى الدوائر والبلديات والأماكن المحرومة (نظام الشباك الوحيد).

– اعتماد نظام التعاقد بشأن الاهداف المحددة لإدماج حاملي الشهادات مع مراعاة التخصص المطلوب.

– تنمية الشراكة بين وكالات التشغيل الخاصة والفاعلين في مجال التكوين.

– لامركزية سياسة التشغيل.

– وضع مرصد للتشغيل يضمن التواصل بين مختلف النظم المعلوماتية المتعلقة بسوق العمل.

– اعتماد مقاربة تشاركية مدعومة من طرف الدولة والجماعات المحلية من شانها تعزيز انسجام وفعالية اجراءات الادماج على المستوى الجهوي.

– تحديد الحاجيات الكمية والكيفية الحالية لسوق العمل فيما يخص اليد العاملة وكذا التوقعات المستقبلية (جرد وتقييم الموارد البشرية).

المحور الخامس : وضع اجهزة للتنسيق ما بين القطاعات من خلال تنصيب :

– لجنة وطنية للتشغيل يرأسها رئيس الحكومة وتضم وزراء القطاعات المعنية.

– لجنة قطاعية مشتركة لترقية التشغيل يرأسها الوزير المكلف بالتشغيل ذات امتدادات على المستوى الولايات برئاسة الوالي .

المحور السادس: متابعة آليات تسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها وهذا من خلال تنصيب:

– اللجنة الوطنية للتشغيل برئاسة رئيس الحكومة.

– اللجنة القطاعية المشتركة لترقية التشغيل برئاسة الوزير المكلف بالتشغيل.

– الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل بواسطة هياكلها غير المتمركزة والمرفق العمومي للتشغيل.

المحور السابع : ترقية تشغيل الشباب حيث انه مع عودة النمو الاقتصادي في ظل وفرات مالية كبيرة كان من الضروري على السلطات العمومية الانتقال من المعالجة الاجتماعية للبطالة الى مرافقة طالبي العمل من خلال صيغ متعددة الاشكال تتصل كلها بالقطاع الاقتصادي مما جعلها تقدم على اصلاح الاجهزة الخاصة بترقية تشغيل الشباب، وتبني سياسة تأخذ بعين الاعتبار تأطير، تكوين، وكذا الإصغاء للشباب، بغية تجنيبهم كل الآفات الاجتماعية كالجريمة وظاهرة الهجرة السرية، وفي هذا الصدد ستمنح الاولوية للتكفل باحتياجات الادماج المهني للشباب الذين يمثلون ازيد من 70 % من السكان الباحثين عن

العمل، كما تعتمد السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب على دعم ترقية التشغيل المأجور من جهة ودعم تنمية المقاولة من جهة اخرى.

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بتنظيم وتسيير التشغيل في الجزائر

بعد استقلال الجزائر انشأت الدولة المرفق العمومي للتشغيل والمتمثل في الديوان الوطني لليد العاملة حيث تولى مسؤولية تسيير مختلف آليات التشغيل ويدخل ضمن السياسة التشغيلية العامة في الجزائر، وقد استوجبت التطورات انشاء العديد من المرافق الاخرى لسد الطلب المتزايد على الشغل، ومنه سيتم معالجة هذا العنصر المهم في الدراسة من خلال التعريج على الوكالات والمؤسسات المهتمة بجانب التشغيل .

اولا : الهيئات التابعة للوزارة الوصية بالشغل

اصبحت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في جوان 2007 مكلفة بمجال الشغل وذلك من خلال مساهماتها في اعداد السياسة الوطنية للتشغيل ومتابعة تنفيذها والقيام بتقييم وضبط سوق العمل واقتراح كل التدابير التي من شأنها ترقية التشغيل.

ويرتكز مسعى الوزارة الوصية بالشغل في ترقية هذا الاخير من خلال دعم خلق مؤسسات مصغرة من طرف الشباب البطال عن طريق الوكالات التالية:

1- الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM :

***تعريف الوكالة :** ان تسيير سوق الشغل من مهام الوكالة الوطنية للتشغيل والهيئات الخاصة المعتمدة للتنصيب منذ سنة 2004 وتعرف الوكالة الوطنية للتشغيل بأنها مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تسير بموجب احكام المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006 وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وهي موضوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي[1].

تلعب الوكالة دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى وكالاتها كما تساعد على تنظيم معرفة سوق العمل الوطني وتطوره ، وتعتبر الأداة الفعلية للدولة في اداء مهامها في سوق الشغل.

وقد جاء القانون رقم 04-90 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ليعزز مكانة ودور الوكالة بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم باستثناء الاماكن التي لا توجد بها هياكل الوكالة اين رخص للبلديات استثناء ان تقوم بهذا الدور في حدود اختصاصاتها الاقليمية.

[1]- الوكالة الوطنية للتشغيل، الموقع الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على الرابط www. mtess.gov.dz تم الاطلاع بتاريخ 10-03-02024 على الساعة 11:15 .

***مهام الوكالة الوطنية للتشغيل[1]:** تنحصر اساسا في:

- تنظيم ومعرفة السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها، وتكلف بهذه الصفة بما يأتي :

– وضع منظومة اعلامية تسمح بالاطلاع بكيفية دقيقة ومنتظمة وحقيقية على تقلبات سوق التشغيل واليد العاملة .

– القيام بكل تحليل وخبرة في مجال التشغيل واليد العاملة.

– القيام بكل دراسة وتحقيق لهما صلة بأداء مهمتها .

– تطوير ادوات وآليات تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق التشغيل وتقييمها.

- جمع عروض وطلبات العمل ووضعها في علاقة فيما بينها وتكلف بهذه الصفة بما يأتي:

– ضمان استقبال طالبي العمل وإعلامهم وتوجيههم وتنصيبهم.

– القيام بالبحث عن عروض العمل لدى الهيئات المستخدمة وجمعها.

– تشجيع الحركية الجغرافية والمهنية لطالبي العمل بتنظيم وتسيير المساعدات الخاصة الموجهة لتنظيم حركات اليد العاملة طبقا للتنظيم المعمول به وبالمشاركة مع المؤسسات والهيئات المعنية في تطبيق عمليات التحويل المهني او التكوين التكميلي الخاص بتكييف مؤهلات طالبي العمل مع متطلبات عروض العمل المتوفرة .

– المشاركة في تنظيم وتنفيذ البرامج الخاصة بالتشغيل التي تقررها الدولة او الجماعات المحلية وكل مؤسسة معنية وإعلامها بسير البرامج وانجازها.

– متابعة تطور اليد العاملة الاجنبية بالجزائر في اطار التشريع والتنظيم المتعلقين بتشغيل الاجانب وتنظيم البطاقة الوطنية للعمال الاجانب وتسييرها.

– ضمان تطبيق التدابير الناجمة عن الاتفاقيات والاتفاقيات الدولية في مجال التشغيل فيما يخصها.

– ضمان تطبيق تدابير الرقابة المنبثقة عن احكام القانون رقم 04-19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل.

- تشجيع الادماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة وكذلك تشجيع كافة اشكال النشاطات والتدابير الاخرى الرامية الى ترقية تشغيل الشباب لاسيما عبر برامج التكوين والتشغيل والتوظيف، وهو موجه الى ثلاث فئات من طالبي العمل وهي : الفئة الاولى حاملي الشهادات الجامعية والتقنيين السامين خريجي معاهد التكوين المهني، الفئة الثانية تضم شباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني، اما الفئة الثالثة فهي تضم الشبان الذين ليس لهم مستوى او تكوين او تأهيل.

[1]– المادة 05– المرسوم التنفيذي 06-77، المتعلق ب تحديد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها، المؤرخ في 18 فيفري 2006، الجريدة الرسمية، العدد 09 ص 23.

2- الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC

*** تعريف الصندوق[1]:** هو مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي ذات شخصية معنوية واستقلال مالي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) ، يعمل على تخفيف الاثار الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الاجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي والسعي لإدماجهم مرة ثانية في العمل.

تم انشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الاساسي للصندوق الوطني للتامين على البطالة يعمل على حماية العمال الذين تم تسريحهم لأسباب اقتصادية بحيث لا تتعدى مدة التكفل 36 شهر كما يساهم بالاتصال بالمؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل لتطوير احداث اعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم .

كما كلف الصندوق بمهمة جديدة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 06 ديسمبر 2003 بدعم ومرافقة النشاط من طرف العاطلين والمسرحين الذين تتراوح اعمارهم ما بين 35-50 سنة وابتداء من سنة 2010 سمحت الاجراءات الجديدة بإنشاء جهاز دعم احداث وتوسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع البالغين 35-50 سنة الالتحاق بالجهاز وكذا امكانية توسيع امكانيات انتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين .

***مهام الصندوق[2]:** وتتمثل في

- يضبط باستمرار بطاقية المنخرطين ويضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته.
- يسير الأداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي يغطيه.
- يساعد ويدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية.
- اعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة.
- ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع.
- يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط حتى يمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف.

يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير احداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم لاسيما من خلال :

---

[1]- تعريف الصندوق الوطني للتامين على البطالة على الموقع الالكتروني https:// www.cnac.dz تاريخ الاطلاع 10-03-2024 على الساعة 15: 04 .

[2]- المادة 5 من المرسوم 94-188 المتضمن للقانون الاساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة ،الجريدة الرسمية، العدد 44 المؤرخ في 6 جويلية 1994.

– التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكامنه.

– التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع احداث اعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل.

– تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في اعمالها من اجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الاشكال والصيغ المقررة بموجب اتفاقية.

3– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

* **تعريف بالوكالة:** تعتبر الوكالة احد هياكل الدعم والمرافقة التي تساهم في دعم ومرافقة الشباب البطال والبالغين من العمر 19–35 سنة الذين لديهم فكرة مشروع انشاء مؤسسة .[1]

كما يمكن تعريفها بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسعى لدعم الشباب او قادة المشاريع لإنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات.[2]

انشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الاساسي، وقد وضعت تحت سلطة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي من اجل دعم متابعة المؤسسات الصغيرة المنشأة من طرف الشباب ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة لجميع نشاطات الوكالة .

* **مهام الوكالة** [3]: تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام التالية :

– تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في اطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

– تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الاعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.

– تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الاعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الاخرى التي يحصلون عليها.

---

[1]– الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم http://www.mdipi.gov.dz الاطلاع بتاريخ 11–03 –2024 على الساعة 13:41.

[2]– الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب http://www.ansej.org.dz الاطلاع بتاريخ 11–03–2024 على الساعة 13:50.

[3]– المادة 06 من المرسوم التنفيذي 296/96 المؤرخ 08 سبتمبر 1996 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الاساسي، الجريدة الرسمية ، العدد 52، ص 13.

– تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات.

– تشجع كل اشكال الاعمال والتدابير الاخرى الرامية الى ترقية تشغيل الشباب .

– تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.

– تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.

– تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.

– تقيم علاقات متواصلة ببين البنوك والمؤسسات المالية في اطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.

– تبرم اتفاقيات مع كل هيئة او مقاولة او مؤسسة ادارية عمومية يتمثل هدفها في ان تطلب لحساب الوكالة، أو انجاز برامج التكوين والتشغيل و/او برامج التشغيل الاولي للشباب لدى المستخدمين العموميين او الخواص.

ثانيا : الهيئات الاخرى المساهمة في ترقية التشغيل

تماشيا مع الاصلاحات الهيكلية دفعت السلطات العمومية الى البحث عن افضل السبل للتخفيف من تلك الاثار فكانت المحاولة بإعطاء أهمية للنشاط الاجتماعي للدولة عن طريق خلق مؤسسات وهيئات جديدة تتولى ذلك منها، وهذه الهيئات هي :

1- وكالة التنمية الاجتماعية

* تعريفها: وكالة التنمية الاجتماعية هي مؤسسة عمومية انشئت بموجب المرسوم التنفيذي 232/96 المؤرخ في 29 جويلية 1996 تماشيا مع الاصلاحات الهيكلية التي مر بها الاقتصاد الجزائري فكانت المعالجة اقتصادية اجتماعية في محاولة لإعطاء اهمية للنشاط الاجتماعي للدولة عن طريق هذه الوكالة التي تتمتع بالاستقلالية المالية وحدد قانونها الاساسي لمحاربة الفقر والتهميش الاجتماعي كأحد اهدافها الرئيسية.

تخضع مختلف نشاطات الوكالة للمتابعة الميدانية من طرف وزارة التضامن الوطني بعدما كانت تابعة للوزارة المكلفة بالتشغيل عند نشأتها، حسب المرسوم الرئاسي رقم 08/09 المؤرخ في 27 جانفي 2008 حيث تشرف هذه الوكالة على مجموعة من البرامج منها الموجهة للأفراد ومنها الموجهة للجماعات السكانية في شكل مشاريع تنموية .

* **مهامها:** يعتبر الهدف الاساسي للوكالة هو التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهميش وعليه فالمهمة الاساسية للوكالة يمكننا تلخيصها فيما يلي:

– تشجيع واختيار والتمويل كليا او جزئيا عن طريق منحة او بأي وسيلة مناسبة اخرى كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة.

– الاجراءات والتدخلات من اجل الفقراء بالأخص عن طريق تشغيل اكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.

– اي مشروع لتكثيف العمالة او مشروع ذي اهمية اقتصادية او اجتماعية يبدأ من قبل اي مجتمع او اتحاد او كيان عام او خاص بهدف تعزيز تطوير العمل.

– المشاريع الخاصة عن طريق تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية.

– مسئولة عن البحث وجمع كل المساعدات المالية او التبرعات او الهدايا من جميع الانواع، سواء كانت وطنية او اجنبية اللازمة لإنجاز مشروعها الاجتماعي.

2– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM

* تعريفها : تعتبر الوكالة احد هياكل الدعم والمرافقة التي تسهم في دعم ومرافقة انشاء المؤسسات المصغرة، تقوم الوكالة بتطوير وتنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين الأخذ على عاتقهم خلق نشاطاتهم الخاصة فالقرض المصغر هو اقراض يسمح بشراء تجهيز صغير او مواد أولية لبدء نشاط او حرفة كما هو موجه لكل مواطن يبلغ من العمر اكثر من 18 سنة شريطة ان يكون دون دخل او لديه دخل غير ثابت وغير منتظم وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت، حيث يهدف للإدماج الاقتصادي والاجتماعي عن طريق خلق نشاطات لإنتاج السلع والخدمات[1] .

عقب التوصيات المنبثقة عن الملتقى الدولي خلال ديسمبر 2002 حول التجربة الجزائرية في القرض المصغر وطبقا لأحكام المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 04–13 المتعلق بجهاز القرض المصغر تحدث هيئة ذات طابع خاص[2] تسمى بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ونشئت بموجب مرسوم تنفيذي 14/04 المؤرخ ب 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشائها وتحديد قانونها الاساسي وضع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة لمجمل نشاطات الوكالة[3]، كما تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي [4].

* **مهامها** [5]: تتمثل في :

---

[1]– الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم http://www.mdipi.gov.dz الاطلاع بتاريخ 12–03–2024 عل الساعة 12:29

[2] – المادة 1 من المرسوم 14/04 المؤرخ 22 جانفي 2004 المتعلق بأنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الاساسي، الجريدة الرسمية ، العدد 6 ، ص 08.

[3]– المادة 2 من المرسوم التنفيذي السابق ، ص 08.

[4]– المادة 03 من المرسوم التنفيذي السابق ، ص 08.

[5]– المادة 05 من المرسوم التنفيذي السابق –ص 09.

– تسيير جهاز القرض المصغر.

– تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ انشطتهم.

– تمنح قروض بدون مكافآت.

– تبلغ المستفيدين اصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الاعانات التي تمنح لهم .

– تضمن متابعة الانشطة التي ينجزها المستفيدين مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم .

– تنشئ قاعدة للمعطيات حول الانشطة والمستفيدين من الجهاز.

– تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين في مسار التركيب المالي ورصد القروض.

– تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في اطار التركيب المالي للمشاريع وتنفذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في اجالها.

– تبرم اتفاقيات مع كل هيئة او مؤسسة او منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الاعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين في اطار انجاز انشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

المطلب الثالث : انماط التشغيل في الجزائر

نقصد بأنماط التشغيل تلك البرامج والأجهزة التي تسيرها وكالات التشغيل السابقة الذكر.

أولا: الاجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتشغيل

يحق لكل طالب شغل بلغ السن القانوني للعمل أيا كان مستوى تأهيله الاستفادة من تنصيب عن طريق الوكالات التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل وفقا للعروض الواردة من طرف الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة ويستفيد من التوجيه والاستشارة والمرافقة في البحث عن الشغل وعن التنصيب، ومن اجل تحقيق هذه الغاية وضعت الوكالة عدة اجهزة لمساعدة طالبي العمل هيا :

1- جهاز المساعدة على الادماج المهني DAIP

وضع هذا الجهاز في اطار النهوض بقطاع التشغيل وتفعيل استراتيجيتها في ترقية عالم الشغل ذلك طبقا للمرسوم رقم 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008 الذي يحدد الاطار العام لجهاز المساعدة على الادماج المهني للشباب وكيفية تطبيقه.

هو برنامج موجه لطالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل حيث يسمح للشباب المدمجين في اطار هذا الجهاز الاستفادة من تكوين تكميلي او تجديد معارفهم او تحسين مستواهم من اجل تكيفهم مع منصب العمل وذلك اما في هياكل التكوين العمومية او الخاصة اما على مستوى المؤسسات العمومية او الخاصة[1] ، يهدف الى:

– تشجيع الادماج المهني لطالبي الشغل المبتدئين

[1]- المرسوم التنفيذي 08-126 المتعلق بإنشاء جهاز المساعدة على الادماج المهني، المؤرخ في 19 افريل 2008، الجريدة الرسمية 2008 العدد 22 ض 19-24.

– تشجيع كافة اشكال النشاطات والتدابير الرامية الى ترقية الشباب عبر برامج تكوين، تشغيل، وتوظيف وقد وضعه تحت تصرف الوكالة الوطنية للتشغيل التي تسيره بالتنسيق مع مديرية التشغيل لكل ولاية.

– تحسين معارف ومؤهلات اليد العاملة خلال فترة الادماج خاصة فيما يتعلق بالمهن التي تعاني عجزا في سوق الشغل .

يتضمن هذا الجهاز ثلاث عقود ادماج تبرم بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل والمستخدم او الهيئة المكونة للمستفيد وهي :

ا- **عقود ادماج حاملي الشهادات CID:** وهو عقد عمل يخص الجامعيين والتقنيين السامين وخريجي المؤسسات الوطنية للتكوين، وهي تعني مستوى المتعاقد الدراسي والذي على اساسه يحدد اجره فقط لا غير يعني ان العقد ليس لمؤسسة اقتصادية وان المتعاقد جامعي وأجره 15000 دج.

المتعاقدون بهذا العقد يستفيدون من متابعة تهدف الى تحفيز ادماجهم الدائم ضمن المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة وهيئات الادارة العمومية على اساس عقد ادماج.

ب- عقود الادماج المهني CIP: هو عقد موجه للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية، مراكز التكوين المهني او الذين تابعو تكوينا مهنيا، مبلغ المنحة او الاجرة الشهرية 8000دج.

ج- عقود التكوين CFI: موجهة لطالبي الشغل بدون تأهيل او تكوين في مختلف ورشات العمل التابعة للجماعات المحلية او في مختلف قطاعات النشاط او التكوين لدى الحرفيين المؤطرين مبلغ المنحة او الاجرة الشهرية او المساهمة 12000دج

2- عقد العمل المدعم CTA:[1]

عقد العمل المدعم المبرم بموجب احكام المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 افريل 2008 هو عقد خاضع لأحكام القانون 90/11 المؤرخ في 21 افريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل المعدل والمتمم وعليه فانه يعتبر كعامل عادي بالعقد الكلاسيكي ويخضع لنفس الحقوق والواجبات المذكورة في القانون او الاتفاقيات او الاتفاقات الجماعية لنفس المؤسسة وكذا يخضع للنظام الداخلي للمؤسسة وهذا لوجود عنصر التبعية والأجر.

اما فيما يخص المدة فهو محدد بثلاث سنوات في مساهمة الدولة(الاتفاقية) وليست علاقة العمل اي في حالة غياب عقد كلاسيكي تعتبر علاقة العمل غير محددة المدة CDI وذلك طبقا للمادة 11 و14 من القانون المذكور اعلاه وإذا كان هناك عقد كلاسيكي مطابقا للمادة 12 من القانون المذكور اعلاه تعتبر علاقة العمل محددة المدة CDD عكس عقود التشغيل الاولى بأنواعها الثلاث لا تخضع لقانون العمل

[1]- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، السياسة الوطنية للتشغيل، على الموقع الالكتروني https://www.mtess.gov.dz بتاريخ 13 مارس 2024 على الساعة 13:47.

المذكور اعلاه، يتقاضى الشباب طالبي الشغل المبتدئين الموظفين في هذا الاطار أجور طبقا لسلم الاجور للهيئة المستخدمة تساهم الدولة في اجر المنصب لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد من خلال مساهمة محددة على النحو التالي :

- 12000دج صاف للشهر بالنسبة للجامعيين.
- 10000دج صاف لشهر بالنسبة لتقنيين الساميين.
- 8000دج صاف للشهر في اطار عقود الادماج المهني.
- اما بالنسبة لعقود تكوين وإدماج المؤسسة فتقدر مساهمة الدولة ب 6000دج صاف للشهر لمدة سنة واحدة غير قابلة للتجديد.

ثانيا : الاجهزة والبرامج التي تسيرها وكالة التنمية الاجتماعية DAS

هناك عدة برامج يتم تمويلها من طرف الوكالة وتهدف بطريقة مباشرة او غير مباشرة للنهوض بقطاع التشغيل وذلك بالاعتماد على التحويلات الاجتماعية مقدمة في شكل منح ، كما ان هناك برامج تهدف مباشرة لخلق مناصب عمل جديدة ، يضم هذا الجهاز :

1- برامج الدعم والمساعدة الاجتماعية :

حيث تعمل الوكالة على تقديم الدعم المعنوي والفني والمالي وضمن مجالات مربحة ومستمرة لضمان الشغل وتضمن البرامج التالية :

ا- **برنامج الشبكة الاجتماعية:** يمثله جهاز الادماج المهني حيث تم في جوان 2008 الشروع في تنفيذ اجراءات تتضمن عقود ادماج حاملي شهادات التكوين والتعليم المهني وعقود التكوين والادماج الموجهة للفئات الغير مؤهلة وهو يتكون من :

* **برنامج المنحة الجزافية للتضامن AFS:** بحسب المرسوم التنفيذي رقم 96-353 المؤرخ في 19 اكتوبر 1996 المتعلق بمنح تعويضات الشبكة الاجتماعية يهدف هذا البرنامج اساسا الى الادماج الاجتماعي للفئات السكانية المعوزة وتدعيم الانسجام الاجتماعي مع ضمان حقوقهم الاجتماعية الاساسية[1].

هي عبارة عن اعانة مباشرة مخصصة للفئات السكانية العاجزة عن العمل والتي لا تستطيع الاستفادة من فرص مولدة للمداخيل المنبثقة عن الانعاش الاقتصادي وأجهزة ترقية التشغيل.

تدفع المنحة الجزافية للتضامن شهريا لكل مستفيد تقدر ب 3000 دج مع مبلغ اضافي يقدر ب 120 دينار جزائري عن كل شخص تحت كفالة المستفيد على ان لا يتجاوز عددهم ثلاثة اشخاص يستفيد جميع الاشخاص المعنيون وكذا ذوي الحقوق بالمنحة الجزافية للتضامن بالتغطية الاجتماعية.[2]

---

[1] - المرسوم التنفيذي 96-353 المؤرخ في 19 اكتوبر 1996 الجريدة الرسمية، العدد 62 ص 8.

[2] - الجمعية الجزائرية لذوي الاعاقة المكتب الوطني التنفيذي الجزائر، مقالة على الموقع الرسمي للجمعية على فيسبوك بتاريخ 4 فيفري 2021، تاريخ الاطلاع 17-03-2024 على الساعة 14:42.

يتم تسجيل الطلبات على مستوى مكتب النشاط الاجتماعي البلدي وتجري عملية الاستفادة بتصريح من الطالب او بمبادرة من المصالح البلدية وفق قائمة الاشخاص المعدومي الدخل المتوفرة لديها .

* **منحة التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة LAIG** :هو برنامج شرع في تنفيذه سنة 1995 من طرف وكالة التنمية الاجتماعية وبدعم من البنك العالمي واستحدثته الحكومة الجزائرية سنة 2001 في إطار تقليل البطالة وتوفير الشغل من جهة وتحقيق المنفعة العامة من جهة أخرى، يهدف هذا البرنامج الى توفير مداخيل لفئة البطالين خاصة الشباب منهم مقابل القيام بأشغال للصالح العام ويتضمن البرنامج ادماج الفئات الاجتماعية الهشة في اطار برنامج التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة على مستوى ورشات البلديات ويعتبر هذا النوع مجرد شكل من اشكال التضامن لضمان التغطية الاجتماعية، حيث يستفيد من هذا البرنامج شخص واحد لكل عائلة.

ب – برنامج الخلايا الجوارية [1]:

وضع برنامج الخلايا الجوارية للتضامن بالقرار التنفيذي رقم 08-307 المؤرخ في 27 سبتمبر 2008 يحدد هذا القرار مهام الخلايا الجوارية للتضامن، تشكيلتها، طرق تدخلها وعلاقاتها مع مختلف القطاعات والمتدخلين على مستوى اقليم ومواقع تواجدها وتدخلاتها، تتشكل الخلية الجوارية للتضامن من فريق متعدد الاختصاصات متكون من طبيب، اخصائي نفساني، اخصائي اجتماعي، مهندس زراعي او اقتصادي حسب منطقة تدخل الخلية بالإضافة الى سائق .

يهدف برنامج الخلايا الجوارية الى :

– تحديد جيوب الفقر التي ستوجه اليها نشاطات وكالة التنمية الاجتماعية، اذ يتم نشاط الاستهداف هذا بالاتفاق مع مديريات النشاط الاجتماعي على مستوى الولايات.

– تحديد حاجيات الفئات السكانية المعنية وذلك من خلال المقاربة الاشتراكية.

– اعداد مخطط عمل للتكفل بالمشاكل والصعوبات التي تعاني منها الفئات السكانية المعنية بالتحقيق الميداني.

2- برنامج التشغيل والإدماج:

ا- برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE

هي عبارة عن عقود مهنية خاصة بين المحنة والتوظيف يتم بموجبها تشغيل مختلف فئات الشباب الجزائري الذي تحصل على شهادة كفاءة مهنية في مؤسسة عمومية او خاصة او شهادة جامعية ومدرية التشغيل والعمل بمختلف المديريات المنتشرة عبر ولايات الوطن هي من يتكفل بدفع المنحة شهريا ترفض اغلب المؤسسات العمومية دفع منح التنقل ومنح المهام المأمورة للشباب العامل في هذا الاطار بحجة

[1]– منشورات على الموقع الرسمي لوكالة التنمية الوطنية – على الموقع https://www.ads.dz بتاريخ الاطلاع 20-03-2024 على الساعة 15:13.

عدم توافق ذلك مع قوانين التوظيف العمومي وهو ما دفع الشباب العامل في اطارها الى التهكم عليها وتسميتها بعقود الاستعباد.[1]

لا يوجد قانون واضح يلزم ويجبر مختلف المؤسسات الجزائرية سواء العمومية او الخاصة منها بإدماج الشباب الجزائري الموظف في اطار عقود ما قبل التشغيل وبالتالي يبقى مصيره مجهولا وعالقا بمسيري المؤسسات وفي اغلب الحالات تنتهي صلاحية العقد دون اي ادماج على الرغم من الوعود التي يسمعها من المسيرين طيلة فترة العقد [2].

ب- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية ESIL

منذ بداية 1990 تمت اقامة الترتيبات المسماة الترتيبات المهنية لإدماج الشباب ، وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة انشاء مناصب شغل بمبادرة محلية ترمي الى مساعدة الشباب البطال بدون مؤهلات او بمؤهلات بسيطة تتراوح اعمارهم ما بين 19-30 سنة على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الانتاج او الادارة لمدة تتراوح بين 3 اشهر و12 شهر تتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية.

ج- برنامج الاشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة TUP.HIMO:

هو برنامج يهدف الى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة مكثفة وفي وقت سريع موجه للشباب البطال والذين لا يتوفرون على اي تأهيل خاص ولا اي مساعدة اجتماعية وبالخصوص لفئات المجتمع المحرومة في المناطق النائية كما يوفر مناصب مؤقتة على مستوى ورشات صيانة المنشآت القاعدية المحلية وإنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة خلال تنظيم ورشات عمل وتخص العناية بشبكات الطرق والري والمحافظة على البيئة والغابات وغيرها.

المبحث الثاني : الفقر في الجزائر

ان مفهوم الفقر في الجزائر مرتبط بعدة مفاهيم اخرى يمكن ادراكه تحت عدة مقاربات وأشكال انطلاقا من المفاهيم الكلاسيكية فان المقاربة المعتمدة من قبل الخبراء لأجل تحديد اسباب واتجاهات الفقر في الجزائر تعرف الفقر على انه النقص او عدم الكفاءة في الاستهلاك الغذائي وعدم اشباع الحاجات الاساسية الاجتماعية على ان يكون هذا الاشباع بصفة متوسطة على الاقل، وعليه فان تشخيص ظاهرة الفقر في الجزائر يتطلب معرفة حدود هذه الظاهرة وتحديد خصائص الفقراء بالإضافة الى الاسباب التي ادت الى انتشارها في المجتمع الجزائري، وهذا ما سيتم دراسته في هذا المبحث.

[1]- عقود الادماج على موقع الالكتروني https://www.ar.m.wikipedia.org بتاريخ 14-03-2024 على الساعة 11:05.

[2]- مرجع سبق ذكره.

المطلب الاول : اسباب الفقر في الجزائر

ان انتشار الفقر واتساع نطاقه في الجزائر تقف خلفه جملة من الاسباب والتي تتفاعل فيما بينها مع مرور الوقت لتشكل آلية متجددة ومركبة لإنتاج ظاهرة الفقر والتي من اهم مظاهرها اتساع الشرائح الاجتماعية التي تعاني من الفقر، ومن هنا نرى أهمية الوقوف على اسباب الفقر في الجزائر .

من بين أهم الاسباب والعوامل التي أدت الى ظهور وتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر ما يلي:

* **حجم الأسرة:** ان حجم الاسرة يعتبر من مسببات الفقر حيث يؤدي كبر حجم الاسرة وارتفاع معدلات الإعالة الى زيادة اعباء نفقات الاسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الاسرة ذات الحجم الكبير وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر فأكثر الأسر في الجزائر يعيلها رب اسرة متقاعد بنسبة 27.9% يليها رب اسرة ذو معاش بنسبة 16.7% وفي الثالث العامل اليدوي ب نسبة 14.52% في حين لا تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها رب الاسرة يعمل براتب شهري سوى 10.17% ، هذا وفي وقت يخصص المواطن اكبر قسط من راتبه اليومي او الشهري للنفقات الغذائية والتي تفوق ميزانيتها 58% في حين تقسم نسبة 41% من ما تبقى بين نفقات السكن والصحة والنقل .[1]

***الصعوبات والمشاكل الاقتصادية:** نفذت الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات برامج انفاق ضخمة مقارنة مع الايرادات الحكومية المتاحة لها، مما ادى الى تنامي العجز في الميزانيات الحكومية وقد لجأت الحكومة الى التوسع في الاصدار النقدي والاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل العجز في الميزانية، ترتب على ذلك توسع السيولة المحلية بمعدلات كبيرة مما اسهم في ارتفاع معدلات التضخم وتدهور ميزان المدفوعات وتنامي المديونية الخارجية.[2]

* **برامج التصحيح الهيكلي:** تعتبر برامج التعديل الهيكلي واحدة من اهم الاسباب التي ادت الى تنامي الفقر وازدياد معدلاته خاصة في الجزائر حيث ان تحرير الاسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية الناتج عن تغيير طبيعة دور الدولة ادى الى تسريح ما يقارب 500.000 عامل سنة 1995 وغلق اكثر من 503 مؤسسة تضم 96000 عامل، وبدأت ظاهرة البطالة تطفو على السطح مشكلة العنصر الاساسي في الفقر.

ان تراجع دور الدولة وما انجز عنه قد ساهم في تدهور مستوى معيشة السكان فإلغاء التدعيمات الغذائية على سبيل المثال فقط قد ادى الى انخفاض القدرة الشرائية بنسبة 51% لاسيما بالنسبة للفئات الاكثر حرمانا.[3]

---

[1]– تقرير المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية 2005

[2]– ابراهيم علي امال ،سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر نظرة اقتصادية، مذكرة ماجستير تخصص مالية وبنوك ، جامعة البليدة،2009 ،ص 84.

[3]– حاجي فطيمة، اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005–2014، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013–2014 ص 136.

* **الفساد والبيروقراطية** : تساهم البيروقراطية في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة بسبب البطء في التصرف وتعقيد الاجراءات وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين وصنف مؤشر ادراك الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية لسنة 2010 الجزائر في المركز 105 من اصل 178 دولة شملها التقرير فالجزائر لا تزال مصنفة ضمن البلدان الاكثر فسادا في العالم .

هذه النتائج تؤثر بدرجة كبيرة على البنية التحتية ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه تكلفة راس المال ، فالفساد يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي ويكرس عدم المساواة ويلحق الاذى بتوزيع الانفاق العام .[1]

* **الازمة الأمنية بداية التسعينات:** عانت الجزائر من ازمة أمنية حادة تعود الى احداث اكتوبر 1988 وبعدها زادت حدة الازمة وخطورتها، هذه الظروف ادت الى وجود نسبة كبيرة من الفقر في هذه الفترة. حيث ان اكثر ما حطم الاقتصاد الجزائري في التسعينات هي ازمة الارهاب الذي خلف تابعيات وأثار حتى بعد انتهاء هذه المرحلة فكان هناك تحطيم وتخريب لمؤسسات الدولة والمؤسسات الاجنبية وكذلك انعدام الامن وهذا ما أدى الى انهيارات كبيرة في جميع التعاملات الداخلية والخارجية.

* **الهجرة:** وبسبب الوضعية الامنية المتردية غادر الكثير من سكان الارياف والقرى بيوتهم وممتلكاتهم باتجاه المدن بحثا عن الامان وإنقاذ انفسهم، مما يعني الهروب من الموت السريع الى الموت البطيء لأنهم وجدو انفسهم في وضعية مزرية فمنهم من اسعفه الحظ فاكترى بيتا ومنهم من بنى بيتا قصديريا في حاشية المدينة، وبسبب هذا النزوح اتسعت دائرة الفقر لتضم الى صفوفها اعدادا كبيرة كانت تعيش من قبل عيشة كريمة في الريف .

* **المنظومة التربوية** :ان نظم التعليم وأساليبه في الجزائر لا تنمي قدرات النقد والتقييم والابتكار لدى الطالب ولا تدربه على مواجهة المشكلات الواقعية فهي تعتمد على الحفظ وعلى قدرة الطالب لتذكر هذه المعلومة وهذا الاسلوب استبدادي وتسلطي يفرض على الطالب تقبل محتوى التعليم دون مناقشة، وعليه فان واقع الانتاج العلمي في الجزائر لا يعتبر انتاجا حقيقيا وذلك لأنه لا يوجد ربط بين متطلبات التنمية وبين التعليم كما ان وحدات البحث العلمي قليلة وقاصرة ولا تفي بحاجات التنمية كما ان الانفاق على التعليم قليل والطاقات المتعلمة والمتميزة تتسرب الى البلدان المتقدمة لما تجده من تقدير وفرص سامحة للإنتاج .

[1] – نفس المرجع، ص 137.

المطلب الثاني :خصائص الفقر في الجزائر

يتميز الفقر في الجزائر بصفة عامة بعدة خصائص اهمها ما يلي :

1- خاصية التعقيد [1]:

للفقر في الجزائر خاصية اساسية تمثلت في خاصية التعقد فهذه الخاصية تعني صعوبة التحكم في ظاهرة الفقر نظرا لارتباطها بعدة عوامل متداخلة منها الدخل ، البطالة، التعليم ، الصحة ...الخ ولكل عامل مجموعة من المؤشرات الخاصة به، فكل هذه الأمور ادت الى صعوبة التحكم في ظاهرة الفقر وصعوبة إعطاء قياس لها ولم تمكن من اعطاء حدود بارزة وواضحة.

فتعقد الواقع الاجتماعي اضحى واضحا بصعوبة التفريق بين الفقير ولا فقير فصعوبة التحكم في الفقر ترجع كذلك لنقص الدراسات بالجزائر فهناك محدودية في الانتاج العلمي بخصوص هذه الظاهرة ومنه عدم امكانية تعيين حد فقر واضح فهذا الاخير عبارة عن وسيلة تمكن المقارنة بين الافراد والجماعات فلكل مجتمع حدود فقر خاصة به والتي لا يمكن استعمالها في مجتمع اخر لاختلاف الخصوصيات .

2- خاصية الانتشارية:

ان معظم الخصائص التي تتحكم في انتشارية الفقر في الجزائر لا تتعلق بمناطق معينة وان لاحظنا انا معظم الافراد الذين يعانون من الفقر يتمركزون في المناطق الريفية الى ان المناطق الحضرية لها نصيبها الوافر من الفقراء ربما السبب يعود لارتفاع الحجم المتوسط للعائلات الذي يفوق 7 اشخاص وعدم ملائمة السكن والتعليم، وكذا انخفاض الموارد المالية نتيجة لقلة الانشطة الاقتصادية المحلية

3- خاصية القهر [2]:

تعتبر خاصية القهر من اسوء الاحاسيس التي يشعر بها الفرد نظرا لرضوخه لظروف قاهرة جراء ظاهرة الفقر والتي تفرض على الفرد اسلوب معيشي مختلف على الذي تعود عليه ، فالفقر ظاهرة اجتماعية تعيشها بعض الفئات التي اصبحت تعاني من التهميش والإقصاء الاجتماعي، ويمكن تحديد فئتين أساسيتين من الذين يعانون من ظاهرة الفقر في الجزائر اولهما ضعاف الابدان والمعوقين عموما فهذه الفئات تعتبر الاكثر قابلية للتهميش بفعل النقص الذي تعانيه من عجز بدني وإعاقة فالتهميش يظهر عند هذه الفئات نظرا لعدم قدرة افرادها على اقامة اي نشاط لشروط بدنية محضة فهذا التهميش يشعر به على وجه الخصوص المسنون ذوي الدخل الضعيف او عديمي الدخل والمتأخرين عقليا او حركيا بدون دعم اقتصادي واجتماعي .

اما الفئة الثانية فهي الغائبة على المحيط الاقتصادي كونها عاجزة عن الدخول في اي نشاط اقتصادي بالرغم من ان لها القدرة البدنية فهذه الفئات تشعر بالإقصاء .

---

[1]- زبوج سامية، الفقر في المجتمع الجزائري قراءة تحليلية للأوضاع، مجلة افاق لعلم الاجتماع ،المجلد رقم 9، العدد رقم 01 ،جويلية 2019 ،ص 71.

[2]- زبوج سامية- الفقر في المجتمع الجزائري قراءة تحليلية للأوضاع – مرجع سابق الذكر – ص72.

ولكي تكون هناك مكافحة فعالة للإقصاء الاجتماعي يجب تحديد اسباب الاقصاء وتحديد بصفة واضحة الفئات المقصية، ومنه محاولة القضاء على مخلفات الفقر والتي من بينها الشعور بالقهر والرضوخ لوضعية عيش غير مناسبة.

المطلب الثالث : وسائل مكافحة الفقر في الجزائر

ان الدولة وهي تدرك مخاطر ظهور التفاوت الاجتماعي واستفحالها عكفت من خلال مختلف برامجها على التخفيف من المظاهر المختلفة للفقر وذلك من خلال ما يلي :

1- السياسات الاجتماعية :

تعتبر النفقات الاجتماعية من أهم الوسائل التي تتبعها الدولة لمكافحة الفقر والحرمان الاجتماعي خاصة وأن توسع الفوارق في مستويات المعيشة والبطالة قد افرزت مخاطر وتوترات اجتماعية ، وتشمل النفقات الاجتماعية نفقات الميزانية التي تسمح بمنح اجر او حصة مكملة للأجر للمواطنين المعوزين وتقديم مساعدة للاستفادة من منتوج او خدمات : السكن، العلاج، الكهرباء والغاز والتربية ...الخ او السماح بالعمل في نشاط منتج للموارد (تشغيل الشباب، الاستصلاح الزراعي) او عدة اهداف كالتعويض في حالة الاعاقة وتعويض خطر مؤمن واعادة توزيع الثروات للتخفيف من حدة الفوارق

وفيما يلي نتطرق الى اهم التدابير الاجتماعية المطبقة في هذا المجال:

ا- **اجهزة الاعانة الاجتماعية** : وهي تتضمن جملة من الاعانات النقدية والعينية سبق لنا الاشارة الى نوعين منها في المبحث السابق وهما :

* المنحة الجزافية للتضامن
* التعويض عن نشاطات المنفعة العامة

اضافة الى :

* المنح العائلية والتعويض عن الاجر الوحيد : حيث يمنح هذان البرنامجان دخلا اضافيا الى العائلات التي يكون فيها اربابها أجراء وتدفع المنح العائلية الى كل العمال والمتقاعدين الذين يكون في كفالتهم ابناء قصر.

* دعم التمدرس: يتمثل هذا الدعم في منح مزايا مادية للتلاميذ المنتمين الى اوساط محرومة كاليتامى والأطفال ضحايا الارهاب، الاطفال المعوقين، الاطفال المنتمين الى اسر متعددة الافراد ومحدودة الدخل وتتمثل هذه المزايا في تقديم منح او اعانة سنوية للتمدرس وتقديم وجبات مجانية في المطاعم المدرسية وكذا دعم الكتاب المدرسي بنسبة 28% من تكلفته بالإضافة الى تبني نشاط الصحة المدرسية والنظام الداخلي في التعليم.

حسب المادة 53 من الدستور يستفيد التلاميذ من منحة خاصة بالدخول المدرسي .[1]

[1] وزارة التربية الوطنية، مبادئ، الاهداف العامة للتربية وتنظيم المسار الدراسي .

ب- منظومة الضمان الاجتماعي[1] : تستند هذه البرامج الى :

* **المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي:** الذي يغطي الأمراض وحوادث العمل والأمراض المهنية والوفيات ..الخ ويضمن في الوقت الراهن تغطية واسعة ويستفيد اكثر من 90% من السكان من اثار التوزيع في هذا النظام .

* **التقاعد** : ان نظام التقاعد مفتوح للعمال الاجراء في القطاعين العام والخاص (الصندوق الوطني) وللعمال المستقلين المنخرطين في صندوق التأمينات الاجتماعية لغير الاجراء .

* **التامين على البطالة:** يقوم على تسيير هذا البرنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وهذا البرنامج يعمل على تقديم مداخيل تعويضية للأجراء الذين فقدوا عملهم في القطاع الاقتصادي وهم يتقاضون منحة البطالة لمدة 18 شهر، ويمكن ان يتلقوا تكوينا لتحسين درجة تأهيلهم وامتلاك معارف تسمح لهم بالتكيف مع متطلبات السوق.

ج- برامج انشاء مناصب شغل والحفاظ عليها[2]: في اطار سياسات فاعلة لمكافحة البطالة عملت السلطات العمومية على اعتماد اشكال متعددة من الاجراءات تهدف الى الحفاظ على مناصب الشغل وتحسين قابلية تشغيل الشباب لتسهيل ادماجهم في الحياة العملية من بين هذه الاجراءات نذكر :

* برامج الحفاظ على مناصب الشغل والانسحاب من النشاط الذي من خلاله يتم تعويض بطالة العمال المسرحين لأسباب اقتصادية او نتيجة التوقف القانوني لنشاط المستخدم.

* أجهزة التشغيل المؤقت والتي تشمل النشاطات ذات التعويض المنفعة العامة والوظائف المأجورة بمبادرة محلية وعقود ما قبل التشغيل وبرامج الاشغال ذات المنفعة العامة (سبق التفصيل فيهم في المبحث السابق)

* اجهزة انشاء النشاطات ويقصد بها انواع المساعدات التي تشارك في تطبيقها عدة هيئات طبقا لمعايير منها تكلفة المشروع والسن والتأهيل والقدرات المالية للمتعاملين وهناك (المؤسسة المصغرة والقروض المصغرة) ويهدف هذان الجهازان لدعم التشغيل للحساب الخاص في اطار مشاريع مصغرة يبادر بها متعاملون شباب .

2- السياسات الفلاحية:

يعتبر قطاع الفلاحة محرك باعث للاندماج الاجتماعي للفئات المحرومة ويتحقق ذلك من خلال جملة من السياسات نذكر اهمها :

---

[1]- حصروري نادية ، تحليل وقياس الفقر في الجزائر، دراسة تطبيقية في ولاية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، 2008-2009، ص 126.

[2]- نفس المرجع سابق الذكر، بتصرف، ص 127.

ا- **خفض نسب الفوائد المطبقة على المزارعين** [1]: في اطار تشجيع الانتاج والإنتاجية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنح قروض استثمارية لفائدة الفلاحة وخفض نسبة الفائدة بنسبة 2% و4.2%، ولكن يبقى هذا الإجراء غير فعال بالنسبة للفلاحين الفقراء بسبب مشكل سندات الملكية .

ب- استصلاح الاراضي الفلاحية عن طريق الامتياز [2] : من خلاله يتم تقديم جميع الوسائل الكافية للفلاحين الشباب قصد عصرنة انتاجية الارض وتحسينها وعليه نجاعة هذا الاجراء تقتضي ان يرافقه ضمانات كافية تمنح للمنتج لكي يتعهد كليا بتنمية واستغلال المستثمرة الفلاحية .

ج- برنامج اعادة التشجير: يعد هذا البرنامج اداة لتنفيذ سياسة التجديد الريفي في الجزائر والتي تهدف الى تعزيز التنمية الاقتصادية التي تشمل جميع اصحاب المصلحة في المناطق الريفية [3]، اضافة الى ظهور منظومات اقتصادية قابلة للاستمرار من شانها ان تسمح لسكان الارياف خاصة الفقراء الاستفادة من مناصب شغل باستخدام الوسائل المناسبة من اجل العيش والاستقرار.

د- برامج التنمية المشتركة: من اجل ترقية التنمية التساهمية ومحاربة الفقر تم تنفيذ عدد معين من برامج التنمية المشتركة اهمها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، الوحدات الصغيرة لتربية المواشي وتربية النحل ووكالة التنمية الاجتماعية .

3- سياسة الاسكان :

عملت الحكومة مع بداية التسعينات على تعزيز التدابير المتضمنة تسهيل استفادة المواطنين من السكن طبقا لمستوياتهم الاجتماعية حيث اتخذت عدة اجراءات في اطار الدعم العمومي لحصول كل فئة من فئات المجتمع على صيغة السكن المطابقة لمستوى دخلها ولطبيعة المحيط الذي تقطن فيه، كما شملت اجراءات المساعدة العمومية ايضا المقاولين الذين يساهمون في بناء البرامج السكنية ذات الطابع الاجتماعي ومنها تلك التي اصبحت تعرف بالسكنات الاجتماعية العمومية المدعمة .

ففي هذا الاطار قامت الدولة بتخصيص العديد من صيغ الاستفادة للفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض ولاسيما في اطار برامج السكنات الريفية والسكنات الاجتماعية التساهمية وسكنات البيع عن طريق الايجار

4- سياسة التكوين المهني :

يمثل التكوين المهني احد الرهانات الهامة بالنسبة للمجتمع لأنه يساهم في التطور الاقتصادي والترقية الاجتماعية للأشخاص في ان واحد، وفي هذا الصدد تتغير وظيفة وتنظيم منظومة التكوين حسب الادوار المسندة لهذا القطاع في اطار المسعى العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتبدو الحاجات الحقيقية في مجال التكوين المهني معتبرة لاسيما فيما يخص المجالات التالية:

---

[1]- حصروري نادية، مرجع سابق الذكر، ص 129، بتصرف

[2]- نفس المرجع السابق، بتصرف، ص 129.

[3]- خطة اعادة التشجير الوطنية على موقع ويكيبيديا، مرجع سابق الذكر.

ا- **التسربات المدرسية:**من اجل معالجة هذه الظاهرة التي تعيق المجتمع وتطوره وجب ادماج المتسربين في مجالات التكوين المهني من اجل الحصول على شهادات مهنية تنفعهم في مجال الشغل مستقبلا.

ب- الشباب البطالون : حيث يشكل نسبة 70% من البطالين لم يستفيدوا من تكوين مؤهل على الرغم من مستواهم التعليمي الذي يتراوح بين الابتدائي والثانوي .

ج- العمال المسرحون لأسباب اقتصادية : حيث يسعى لتعزيز برنامج اعادة التأهيل والتكيف وتحسين المستوى وإعادة الادماج وتطبيقه بالنسبة لهؤلاء المسرحين قصد منحهم فرصا جديدة للإدماج ووقايتهم من الفقر.

المبحث الثالث : دراسة تطبيقية حول اثر السياسات التشغيل في الحد من ظاهرة الفقر

ان تحديد مدى فعالية البرامج في تخفيض نسبة الفقر يتطلب منا معرفة مدى نجاح البرامج في تحقيق الأهداف الرئيسية التي حددت له باعتبار ان رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يؤديان بالضرورة الى تخفيض نسبة الفقر ، وعليه نسعى من خلال الجانب التطبيقي لهذه الدراسة تحديد اثر سياسة التشغيل على الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

الجدول 1: تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

years	human d i	Rank HDI	معدل البطالة	معدل الفقر	الاقتصاد الغير رسمي	نصيب الفرد من الناتج
1990	0,591	87	19,7	23,6	**28,67**	-1,68292795
1991	0,594	87	21,2	29,8	**32,26**	-3,528167862
1992	0,599	86	23,8	30,1	**36**	-0,538303713
1993	0,601	87	23,2	26,4	**33,39**	-4,268935462
1994	0,602	88	24,2	21,22	**38,01**	-2,966914207
1995	0,606	91	28,1	25,23	**40,7**	1,828036977
1996	0,617	90	25,9	25,21	**34,07**	2,280472012
1997	0,624	91	26,41	25,1	**29,5**	-0,585445319
1998	0,633	87	25,5	24,67	**30,92**	3,524321957
1999	0,641	85	25,4	24,1	**30,57**	1,766866717
2000	0,649	93	28,89	22,98	**28,46**	2,354580269
2001	0,655	93	27,3	22,4	**28,84**	1,592496615
2002	0,664	94	27.2	20,13	**26,76**	4,185160104
2003	0,67	96	23,7	20,01	**26,1**	5,758041705
2004	0,678	96	17,7	18,15	**20,93**	2,842493639
2005	0,685	99	15,3	15,1	**17,07**	4,465245065
2006	0,69	101	12,3	19,1	**15,05**	0,244873738
2007	0,697	100	13,8	17,2	**16,93**	1,730369331
2008	0,705	100	11,3	17,16	**16,13**	0,664881576
2009	0,714	94	10,2	16,2	**16,85**	-0,208351661

2010	0,721	95	10	12,3	**16,4**	1,6921701
2011	0,727	93	10	11,4	**18,06**	0,964977575
2012	0,729	93	11	10,5	**20,47**	1,410226663
2013	0,731	93	9,8	9,8	**16,76**	0,797967812
2014	0,735	92	9,8	9,2	**17,51**	1,765941231
2015	0,74	92	11,2	10,2	**19,49**	1,646657259
2016	0,743	93	9,9	10,8	**19,26**	1,163147577
2017	0,744	94	12.3	6,54	**18,8**	-0,663171193
2018	0,745	97	11.1	4,97	**18,46**	-0,707950481
2019	0,748	94	11,4	4,17	**27,57**	-0,840856658
2020	0,736	96	13	3,64	**30,47**	-6,729941651
2021	0,745	91	12,7	3,26	**28,65**	1,798419729

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

نسعى من خلال الجانب التطبيقي لهذه الدراسة لتحديد أثر سياسات التشغيل على الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، وهي الدراسة التي جاءت في ظل غموض العلاقة بين المتغيرين مع وجود دلائل قوية تبين أهمية التشغيل في التأثير على معدلات الفقر، وتم استنباط العلاقة بين التشغيل الرسمي والغير رسمي ومستويات الفقر بناء على مجموعة من الأبحاث والدراسات على غرار (Nikopour & Muzafar , 2010)، (BOURHABA & HAMIMIDA, 2021)، (Agbi, 2014) و (Mayache, 2022).

المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة

في محاولة تحديد العلاقة بين كل من التشغيل ومستويات الفقر في الجزائر تم الاعتماد على البيانات السنوية خلال الفترة 1990-2021 للمتغيرات التالية:

- **معدل الفقر**(pov): نظرا لصعوبة الحصول على المؤشرات المتعلقة بمستويات الفقر في الجزائر، اعتمدنا على معدلات الفقر خلال الفترة 1990-2021 وهي المعدلات التي وردت في التقارير السنوية لمختلف الهيئات الدولية والإقليمية الصادرة في المواقع الإحصائية (كموقع **knoema** و**Statista**) وكذا الأبحاث والدراسات الأكاديمية على غرار (فلفول و بن جلول، 2019) و (دقيش ، داودي، و اولاد ابراهيم، 2020).

- **حجم التشغيل في الجزائر** CHOM : من أهم المؤشرات المستخدمة في سوق العمل نجد معدل البطالة والذي يعبر عن نسبة الأفراد بدون عمل من حجم القوة العاملة، وتم الاعتماد على البيانات السنوية لهذا المتغير من خلال منشورات الديوان الوطني للاحصائيات.

وفي أولى خطوات الدراسة التطبيقية سنعمد إلى إجراء مجموعة من الاختبارات أهمها اختبارات جذر الوحدة والتي كانت نتائجها وفق اختباري **ADF** و**Philips Peron** كما يلي:

الجدول 2: نتائج اختبار ***ADF*** *و* ***Philips Peron*** *المتعلقة بجذر الوحدة*

الفرق الأول			*المستوى*				
None	***C***	***T&C***	***None***	***C***	***T&C***		
			-1.60	***-5.09***	***-5.02***	***ADF Test***	***chom***
			-2.68	***-4.25***	***-4.49***	***PP Test***	
			-0.60	***-5.09***	***-5.02***	***ADF Test***	**poV**
			-2.68	***-4.55***	***-4.49***	***PP Test***	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات ***EViews10.***

تظهر نتائج الاختبارات المتعلقة بالاستقرارية والمتمثلة في اختباري **Dikey Fuler augmented** و **Philips Peron Test** إلى أن سلسلة معدل البطالة مستقرة في المستوى (ذلك أن قيم ستودنت المحسوبة أكبر من الجدولية)، وقد تبين أن سلسلة الفقر غير مستقرة في المستوى وهو ما استلزم اجراء الفرق الأول على هذه السلسلة، والتي أصبحت مستقرة في الفرق الأول.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك

يعتبر اختبار جوهانسون **Johansen Cointegration test** من أهم الاختبارات المستخدمة في تحليل التكامل المشترك، ويركز هذا الأخير على تحليل السلاسل الزمنية التي تحتوي على جذر وحدوي من خلال تحديد نموذج متجه انحدار ذاتي **VAR** لـ **n** متغير متكامل من الدرجة الأولى، وفي محاولة اثبات أو نفي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة **(POV, chom)** قمنا باستخدام **Johansen Cointegration test**، وباعتماد فترة ابطاء مثلى تم اعتمادها من خلال القيم الدنيا لمعياري **Akaike** و **Hannan–Quinn** والتي كانت مساوية لـ **p=2** كانت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول **3:** نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

after adjustments29Included observations: ***Lags interval (in first differences): 1 to 2***				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		***Trace***	***0.05***	
No. of CE(s)	***Eigenvalue***	***Statistic***	***Critical Value***	***Prob.*****
None	***0.257638***	***12.29721***	***15.49471***	***0.1432***
At most 1	***0.118494***	***3.657595***	***3.841466***	***0.0558***

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات ***Eviews10.0***

تدل نتائج اختبار جوهانسون على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وذلك من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار الأثر **The trace test** عند مستوى ثقة 5 %، لنقول أنه لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل.

المطلب الثالث: تقدير النموذج

بينت الاختبارات المتعلقة بالاستقرارية وبالتكامل المشترك عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل وهو ما دفع بنا لتقدير نموذج الانحدار بالاعتماد على البيانات المستقرة لكلتا السلسلتين، باعتماد فترة ابطاء مثلى مساوية لـ **(1) 1-2=1-P** والتي تم اعتمادها انطلاقا من القيم الدنيا لمعياري **Akaike** و**Hannan-Quinn**، وكانت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول **4:** نتائج تقدير معلمات نموذج

Dependent Variable: POV
Method: Least Squares
Date: 05/21/24 Time: 11:35
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
CHOM	*0.484599*	*0.128073*	*3.783765*	*0.0007*
C	*0.160383*	*0.045379*	*3.534300*	*0.0013*

R-squared	*0.323057*	*Mean dependent var*	*0.285894*
Adjusted R-squared	*0.300492*	*S.D. dependent var*	*0.209446*
S.E. of regression	*0.175174*	*Akaike info criterion*	*-0.585616*
Sum squared resid	*0.920574*	*Schwarz criterion*	*-0.494008*
Log likelihood	*11.36986*	*Hannan-Quinn criter.*	*-0.555251*
F-statistic	*14.31688*	*Durbin-Watson stat*	*1.658302*
Prob(F-statistic)	*0.000689*		

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات ***Eviews****10.0*

من خلال الجدول المتعلق بمعلمات نموذج نلاحظ أن الثابت ومعلمة متغير الفقر معنويتان عند مستوى 0.05، لنستنتج أن البطالة تؤثر إيجابا على معدلات الفقر في الجزائر وأن زيادة البطالة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الفقر بـ 0.49 وحدة.

الاختبارات المتعلقة ببواقي النموذج

بعد التأكد من معنوية المعلمات المقدرة وتفسيرها سنقوم بمجموعة من الاختبارات التشخيصية المتعلقة ببواقي النموذج المقدر، وكانت نتائج هذه الاختبارات *كما يلي:*

الجدول **5:** اختبار التوزيع الطبيعي

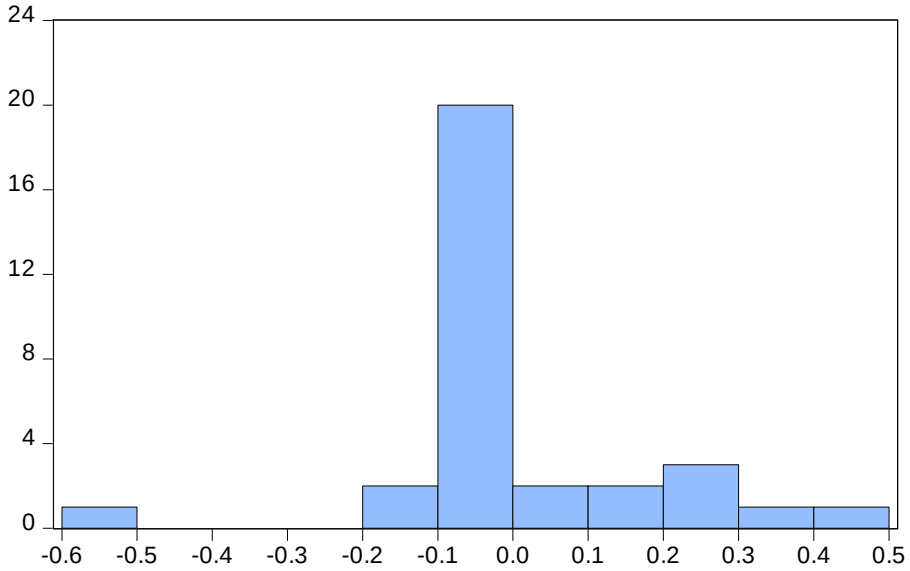

Series: Residuals
Sample 1990 2021
Observations 32

Mean	5.90e-17
Median	-0.043007
Maximum	0.434012
Minimum	-0.532136
Std. Dev.	0.172325
Skewness	0.140780
Kurtosis	5.498171
Jarque-Bera	8.426844
Probability	0.014796

التوزيع الطبيعي	**Normality test**	**Jarque-Bera =** 4.934	**Prob=**0.5523
الارتباط المتسلسل للأخطاء	**Serial Correlation LM Test**	**LRE* stat =** 2.7082	**Prob=**0.9748
عدم ثبات التباين	**Heteroscedasticity Test**	**Chi-sq =**100.32	**Prob=**0.1082

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات **EViews** 10.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	*1.839266*	*Prob. F(2,28)*	*0.1776*
*Obs*R-squared*	*3.715861*	*Prob. Chi-Square(2)*	*0.1560*

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	*2.136379*	*Prob. F(5,21)*	*0.1008*
*Obs*R-squared*	*9.103344*	*Prob. Chi-Square(5)*	*0.1050*

من خلال نتائج الاختبارات التشخيصية المتعلقة ببواقي النموذج تبين ان:

- بواقي النموذج المقدر لا تتبع التوزيع الطبيعي كون القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera اصغر من 0.05 .
- وعن اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي لا تعاني من مشكل الارتباط التسلسلي للأخطاء كون القيمة الاحتمالية الإحصائية كاي مربع **Chi-Square(2)** تساوي (0.1560) اي اكبر من 0.05.
- اما عن مشكلة التباين فقد تبين من خلال اختبار **Heteroscedasticity Test** ان البواقي لا تعاني من مشكل عدم ثبات التباين.

خاتمة الفصل :

من خلال هذا الفصل قد توضح لنا ان التشغيل يساهم بشكل كبير في خلق التوازن داخل سوق العمل ، وهو ما جسدته الجزائر الى حد ما من خلال البرامج المتنوعة والهيئات المستحدثة ، والتي عملت على مجابهة عروض العمل وإيجاد تكافئ مع طلبات العمل، كما انه من خلال ما تقدم خلال الدراسة التطبيقية تبين ان التشغيل بقي يتراوح عند مستويات متقاربة لذلك وجب على الحكومة منح القروض لإنشاء مناصب الشغل وتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وربطها بالمؤسسات الكبيرة للاستفادة من فائض اموالها وخبراتها، اضافة الى التماشي مع التطورات الدولية التي تقتضي تكوين الموظف لأداء منصبه على المستوى المطلوب. وقد توصلنا من خلال نتائج الدراسة التطبيقية إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها كما يلي:

– وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسات التشغيل ومعدلات الفقر في الجزائر.

–وجود أثر طردي لحجم التشغيل على معدلات الفقر يدل على أن زيادة حجم التشغيل سيقابله بالتقريب نفس المقدار من التخفيض في معدلات الفقر، وهو ما يدل على كفاءة سياسة التشغيل في توفير لقمة العيش لفئة واسعة من أفراد المجتمع، وهكذا تلعب هذه الاخيرة دورا محوريا في القضاء على مظاهر الحرمان والفقر.

خاتمة عامة

خاتمة

تعد مواجهة الفقر من أهم التحديات التي تسعى الحكومة الجزائرية اليها ، كما يعتبر التشغيل من بين اهم المواضيع التي اهتمت بها الجزائر وذلك من اجل الوصول الى توظيف أكبر قدر ممكن من العمالة واستغلالها احسن استغلال من جهة ومكافحة مشكل البطالة المسبب بدوره الى مشكل الفقر والحفاظ على امن المجتمع من جهة اخرى ، فقد حاولت الجزائر مواجهة هذه المشكلة من خلال وضع استراتيجية ومجموعة اجهزة لتعميمها على كامل التراب الوطني وقد تبين لنا من خلال دراستنا انها سعت الى توفير مناصب شغل كافية لطالبي العمل .

ان سياسة التشغيل في الجزائر تقوم بالأساس على مجموعة من البرامج والأجهزة التي تساعد اما على استحداث مناصب شغل عن طريق ترقية العمل المأجور عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC ، وكالة التنمية الاجتماعية وكل وكالة من هذه الوكالات لها برامجها التي تساعد بها عن طريقها الافراد المنتسبين لها. او عن طريق تشجيع المبادرات الفردية على خلق مؤسسات مصغرة صغيرة ومتوسطة التي تديرها الوكالات المتخصصة في منح القروض مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM، الوكالة لوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وهذه الوكالات لها ايضا برامجها التي تساعد بها الافراد.

ومن اجل الاجابة على اشكالية بحثنا قمنا بتقسيم البحث الى فصلين الفصل الأول كان عبارة عن تعريف بسياسة التشغيل وظاهرة الفقر بصفة عامة ولعلاقة التي تربط سياسة التشغيل ودورها بمكافحة الفقر وهذا ما قادنا في الفصل الثاني الى التعريف بحدود الفقر وأسبابه في الجزائر ومحدداته بالإضافة الى خصائص الفقراء كما ركزنا على عرض اهم ما بذلته السلطات في هذا الصدد من سياسات تشغيلية وبرامج وأجهزة تشغيل وفي الاخير حاولنا تقييم ما حققته هذه الاجراءات على الواقع في حدود المعطيات المتوفرة.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن المجتمع الدولي عامة والجزائر خاصة انتبهت الى خطورة ظاهرة الفقر ووضعت جملة من السياسات والبرامج لعلاج هذه المشكلة وما سياسات التشغيل إلا وسيلة من هذه الوسائل.

اختبار الفرضيات:

من خلال بحثنا حاولنا الاجابة مباشرة على الفرضيات التي طرحناها في مقدمة الدراسة وكانت كالتالي :

* انتهجت الجزائر السياسات التشغيلية بهدف الانقاص من تفشي ظاهرة الفقر تعتبر هذه النظرية صحيحة جزئيا حيث ان السياسات والاستراتيجيات التشغيلية المنتهجة ساهمت ولو قليلا في تقليل حدة الفقر بسبب خلق مناصب الشغل للأفراد وأرباب الاسر وبذلك اخراجهم من دائرة الفقر المدقع .إلا ان هذه الجهود لم تحقق الغاية منها بصفة فعالة بل تسعى الى تحقيق ذلك في السنوات القادمة.

*تتأثر ظاهرة الفقر في الجزائر بمجموعة من العوامل والمؤشرات منها مستوى التعليم ، الصحة ، النمو السكاني ، البطالة ...الخ تم التأكد من صحة هذه الفرضية حيث ان صور الفقر لازالت تتجسد في النمو المتزايد للأحياء الفقيرة وعودة الأمراض الدالة على الفقر وظاهرة التسول وانتشارها وتضخم قطاع الانشطة الغير رسمية وظاهرة الهجرة السرية لدى فئة الشباب وحاملي الشهادات على الرغم من تحفظ السلطات على الارقام المعلنة.

* تتنوع الأجهزة وتتعدد الآليات التشغيلية كفيل بتحقيق التنمية والتقليل من المشاكل الاجتماعية هذه الفرضية صحيحة كون سياسة التشغيل ساهمت في تقليص البطالة بسبب البرامج والأجهزة التي اعتمدتها فكان لها اثار ايجابية في تحقيق البعد الاجتماعي وتحقيق التنمية.

نتائج الدراسة :

قد توصلنا من خلال درستنا ان :

– الفقر ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تجمع بين فقر الدخل والذي نعني به عدم توفر الحد الادنى من المال لتحقيق الاحتياجات الاساسية والفقر البشري الذي يركز على مدة الحياة ومستوى الصحة، التدريس، وإمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع ويتم قياس هذه الظاهرة من خلال جملة من المتغيرات اهمها (خط الفقر، نسبة الفقر، فجوة الفقر ... الخ).

– توفير التمويل اللازم والمناسب للفقراء ومساعدتهم على البدء في مشروعاتهم بدخل حقيقي للقضاء على الفقر.

– التدريب والتعليم يزيد من مهارات الافراد وبالتالي زيادة الفرص امامهم لزيادة دخلهم وتحسين مستوى وظروف معيشتهم.

– ان الترتيبات التي وضعتها الدولة الجزائرية لمعالجة مشكل تفشي ظاهرة الفقر ركزت بشكل رئيسي على اجهزة الشغل وذلك بتمويل مختلف برامج التشغيل.

– سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر تقوم على ركيزتين اساسيتين وهما ترقية العمل المأجور من خلال برامج الوكالة الوطنية للتشغيل وبرامج وكالة التنمية الاجتماعية من جهة وتشجيع المبادرات الفردية على استحداث مؤسسات مصغرة (صغيرة ومتوسطة) من خلال اجهزة وصناديق دعم التشغيل والاستثمار وهذا بتشجيع روح المقاولتية من جهة اخرى .

– عرفت القوى العاملة المشغلة في الجزائر ارتفاعا ملحوظا في السنوات الاخيرة وهذا سبب برامج التشغيل المعتمدة، ومع ذلك لم تحقق التشغيل الكامل او المرجو منها نظرا لان هذه السياسات والبرامج لا زالت عاجزة على التوفيق بين مخرجات التعليم والتكوين ومتطلبات سوق العمل.

– برامج التشغيل التي اعتمدتها الجزائر تتسم بالتجزئة مما يخلق عدم فاعلية أدائها كونها فاقدة للتنسيق والتعاون فيما بينها اضافة الى اعتمادها على الحلول الظرفية للقضاء على الإشكال بشكل نهائي بالأساس مما يزيد تأزم الأوضاع.

افاق البحث :

حاولنا في بحثنا هذا التطرق الى سياسات التشغيل المعتمدة في الجزائر للحد من ظاهرة الفقر ومدى فعاليتها غير ان كبر حجم هذا الموضوع وتشعبه والترابط الكبير بين العديد من المتغيرات سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او غيرها حال دون تقييمنا لهذه السياسات بالشكل المطلوب كوننا لم نتناولها او نفيها حقها من الاهتمام خاصة في ظل دراسة ماستر حيث كانت المعالجة متواضعة.

ولكن يمكن التوسع في بعض جزئياته كمواضيع مقترحة للدفعات القادمة ومنها :

-دور سياسات التشغيل في تعزيز الميزة التنافسية بين المؤسسات.

-مدى نجاعة مشاريع الوكالة الوطنية للتشغيل في الحد من التشغيل غير الرسمي وتحديات سوق العمل في الجزائر.

- سوق الشغل في الجزائر ومدى تأثره بمنحة البطالة.

التوصيات:

ومن خلال نتائج دراستنا ارتأينا أن نقدم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في التقليل من معدلات الفقر في الجزائر:

-مراجعة المشاريع التي تهدف إلى الحد من معدلات الفقر، وتحفيز سوق العمل على توفير مناصب عمل لفئة المحرومين والمهمشين في المجتمع.

-مراجعة أهداف السياسة الاجتماعية المطبقة في الجزائر خاصة وأن الفئات التي تستفيد من مزايا الدعم الاجتماعي غالبا ما تمارس أنشطتها في الاقتصاد غير الرسمي.

-العمل على توعية الفئات الهشة بضرورة الاستثمار في القطاع الرسمي، والتحذير من خطورة الاستمرار في مزاولة الأنشطة الاقتصادية في القطاع غير الرسمي، خاصة في مرحلة العجز والشيخوخة.

-تحسيس مختلف أطياف المجتمع بضرورة الحماية الاجتماعية.

- اعتماد السياسات والاستراتجيات التي تربط بين الاهداف الاقتصادية والأولويات الاجتماعية من خلال التركيز على العنصر البشري كونها قد ساهمت في التقليل من الفقر في العديد من التجارب الدولية.

- توفير مناصب شغل دائمة غير مؤقتة للتخفيف من حدة الفقر خاصة لفئة الشباب وإدماج الفئات المهمشة اجتماعيا في سوق العمل وإنشاء آليات ملائمة للتغلب على التمييز والعقبات التي تعترض سبيل الحصول على عمل.

- الوعي بخطورة ظاهرة الفقر وذلك من خلال اجراء العديد من الابحاث والدراسات حوله في الجزائر ومسبباته وإعادة النظر في السياسات المنتهجة لمجابهته لا سيما السياسات التشغيلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

- ا.عدنان داود العذري، هدى زوير الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، 2010.
- حاجي فاطمة، سياسة مكافحة الفقر، دراسة تحليلية "الجزائر والصين نموذجا"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى 2017.
- د. طارق فاروق االحصري، الاثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي "البطالة، الفقر " التفاوت في توزيع الدخل، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2008.
- د. مداني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2009.
- د.سالم توفيق النجفي، د.اخمد فتحي عبد المجيد ،السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع اشارة خاصة الى الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى، بيروت 2008.
- صحيح البخاري، كتاب الزكاة.
- عبد الرحمان محمد العسوي، تحليل ظاهرة الفقر، دراسة في علم النفس الاجتماعي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى 2009.
- عبد الرحمان محمد العيسيوي، تحليل ظاهرة الفقر، دراسة في علم النفس الاجتماعي، منشورات الجلي الحقوقية، لطبعة الاولى، 2009.
- عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
- عبدالرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، فبراير 2001.
- مسعد محي محمد، نظام الزكاة بين النص والتطبيق ، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية،1998.
- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2010.

المجلات والمقالات :

- – سعيدية زايدي، سياسة التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،الجزائر، العدد 13،2017

- احمية سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، ملتقى حول السياسات العامة و دورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 27.26 افريل 2009.
- زبوج سامية، الفقر في المجتمع الجزائري قراءة تحليلية للأوضاع، مجلة افاق لعلم الاجتماع، المجلد رقم 9، العدد رقم 01 ،جويلية 2019.
- سرير عبد الله رابح، سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة، ملتقى سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 13 افريل 2011.
- سياسات التشغيل الوطنية، دليل استرشادي، منشورات منظمة العمل الدولية ، 2014
- عبد الرزاق مولاي لخضر، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر،2000-2011، مجلة الباحث، العدد 10 ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2012.
- عمار رواب ، صباح غربي، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، مجلة اكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد05،2011.
- عمار رواب، صباح غربي، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 05 ،جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2011.
- فضيلة تواتي، المقاربات النظرية لظاهرة الفقر (اسبابه-مشاكله-وقياسه)، مجلة ابحاث دراسات التنمية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2021، جامعة الجزائر.
- مغراوي محي الدين عبد القادر، مختاري خالد، لقام حنان، مجلة التنظيم و العمل – التشغيل في الجزائر قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية –المجلد 7 العدد 1، 2018.
- نوال بن عمار، محاولة تحليل: اشكالية سياسة التشغيل في الجزائر، مجلة حقول المعرفة للعلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 2، 2020.

القوانين والمراسيم

- المرسوم التنفيذي 08-126 المؤرخ في 19 افريل 2008، الجريدة الرسمية، العدد 22
- المرسوم التنفيذي 07-123 المؤرخ في 24 ابريل 2007، الجريدة الرسمية، العدد 28
- لمادة 5 من المرسوم 94-188 المتضمن للقانون الاساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة ،الجريدة الرسمية ،العدد 44 المؤرخ في 6 جويلية 1994.
- المرسوم التنفيذي 08-126 المتعلق بإنشاء جهاز المساعدة على الادماج المهني، المؤرخ في 19 افريل 2008، الجريدة الرسمية 2008 العدد 22.
- المرسوم التنفيذي 96-353 المؤرخ في 19 اكتوبر 1996 الجريدة الرسمية ،العدد 62.

- المرسوم التنفيذي 06-77 المؤرخ 18 فيفري 2006، الجريدة الرسمية، العدد 09
- المادة 05- المرسوم التنفيذي 06-77 ، المتعلق ب تحديد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها ، المؤرخ في 18 فيفري 2006،الجريدة الرسمية ،العدد 09.
- المادة 06 من المرسوم التنفيذي 296/96 المؤرخ 08 سبتمبر 1996.
- القانون 04-19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، الجريدة الرسمية، العدد 83
- القانون 06-21 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006، الجريدة الرسمية، العدد 80
- المادة 1 من المرسوم 14/04 المؤرخ 22 جانفي 2004.

الاطروحات والمذكرات

- ابراهيم علي امال ،سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر نظرة اقتصادية ، مذكرة ماجستير تخصص مالية وبنوك ، جامعة البليدة،2009 .
- بحري حليمة، دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2018-2019.
- بن سلمان هناء، السياسة الاجتماعية ودورها في مكافحة الفقر في الجزائر، دراسة حالة وكالة التنمية الاجتماعية بورقلة، مذكرة ماستر اكاديمي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016.
- بن عمارة ايمن الهادي، دراسة العلاقة التبادلية بين معدلات الفقر والبطالة في الجزائر 1990-2020، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم اقتصادية، جامعة الوادي ،2021-2022.
- حاجي فطيمة، اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014 ،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ، 2013-2014 .
- حصروري نادية، تحليل وقياس الفقر في الجزائر، دراسة تطبيقية في ولاية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2008-2009.
- د. شرابي عبد العزيز، ا. بوزيدي ناشدة، تحليل وقياس الفقر في الجزائر -دراسة تطبيقية في ولاية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة ،2008-2009 .
- رقية هدروق، دور سياسات التشغيل في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر 1989-2012، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تنظيم سياسي واداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2016-2017.

- رمضاني محمد نذير، محددات الفقر في الجزائر دراسة حالة الجزائر 1990-2019، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي –علوم اقتصادية، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2020-2021.
- عباس وداد، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر الاردن واليمن، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف،2017-2018.
- عبد الرزاق جبلري ،اثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة سطيف،2014-2015.
- عماري نور الهدى، عطاء الله مختارية، دراسة العلاقة السببية بين الفقر والنمو في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت 2015-2016، ص 13.

المواقع الالكترونية:

- الجمعية الجزائرية لذوي الاعاقة المكتب الوطني التنفيذي الجزائر، مقالة على الموقع الرسمي للجمعية على فيسبوك بتاريخ 4 فيفري 2021.
- الصندوق الوطني للتامين على البطالة على الموقع الالكتروني https:// www.cnac.dz .
- عقود الادماج على موقع الالكتروني https://www.ar.m.wikipedia.org.
- علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات على الموقع الالكتروني https // www.arab –api.org/files publication/pdf.
- منشورات على الموقع الرسمي لوكالة التنمية الوطنية – على الموقع https://www.ads.dz.
- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب http://www.ansej.org.dz.
- الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم http://www.mdipi.gov.dz .
- الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم http://www.mdipi.gov.dz.
- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، السياسة الوطنية للتشغيل، على الموقع الالكتروني https://www. mtess.gov.dz
- الوكالة الوطنية للتشغيل، الموقع الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على الرابط www. mtess.gov.dz .

الملخص

الملخص:

تشكل مكافحة الفقر في العالم وخاصة الجزائر ومحاولات إيجاد سبل لمواجهته والتقليل من حدته اهم التحديات الاساسية التي تواجه الحكومات لرفع المستوى الأدنى لهذه الطبقات ، وكذا الوقوف على مواطن الضعف والنهوض بها الى الرقي ومستوى معيشي ملائم إلى حد الكفاية في ظل النظام الذي يهدف الى تحقيقه ، والجزائر لم تهتم كثيرا بمكافحة الفقر في بداية الإصلاحات الاقتصادية لكن مع تصاعد حدة الفقر وظهور انعكاساته السلبية على المجتمع ، اصبح الاهتمام بمكافحة الفقر يتزايد باستمرار.

تعتبر سياسة التشغيل من أهم السياسات العامة التي تعنى بالتحديات التنموية لكافة الدول, المتقدمة منها والنامية على حد سواء؛ حيث لا يؤدي تحول الدولة من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق كما هو حال الجزائر إلى الإقلال من أهمية هذه السياسة؛ وذلك للارتباط الكبير بين مستوى التشغيل وحالة التنمية البشرية من جانب؛ وللتداعيات الاقتصادية، الاجتماعية؛ الثقافية؛ السياسية؛ الأمنية وحتى البيئية المترتبة على نقص التشغيل من جانب آخر؛ كما أن الهدف الأساسي عند كل الاقتصاديين أو واضعي السياسات العامة في أي دولة هو بلوغ مستوى التشغيل الكامل الذي يضمن عدم وجود أي عنصر معطل من عناصر الإنتاج وعلى رأسها عنصر العمل.

ومن هنا جاء بحثنا بهدف دراسة سياسة التشغيل التي اعتمدتها الجزائر لمكافحة الفقر خلال الفترة 1990- 2021 من خلال دراسة سوق العمل وكذا وضعية التشغيل وهذا بالتعرف على مختلف البرامج والآليات التي تبنتها سياسة التشغيل.

الكلمات المفتاحية: الفقر، مؤشر الفقر، سياسة التشغيل، البرامج وآليات التشغيل.

Abstract:

The fight against poverty in the world, Especially in Algeria, and attempts to find ways To confront and reduce these verity of the most fundamental challenges facing governments to raise the minimum level of these classes, as well as stand on the weaknesses and their advancement to the prosperity and standard of living adequate to the extent sufficiently under the order, which aims to achieve. Algeria did not pay much attention to the fight against poverty at the beginning of economic reforms but with the escalation of poverty and the emergence of their negative impact on society, has become a concern to fight poverty in constantly growing.

Employment policy is considered one of the most important public policies that address the development challenges of all countries, developed and developing alike. The state's shift from central planning to a market economy, as is the case in Algeria, does

not diminish the importance of this policy. This is due to the great correlation between the level of employment and the state of human development. And the economic repercussions . Social; cultural; political; Security and even interface resulting from lack of operation on the other hand; The primary goal of all economists or public policy makers in any country is to reach the level of full employment that guarantees the absence of any idle element of production, especially the labor element.

Hence, our research came with the aim of studying the employment policy adopted by Algeria to combat poverty during the period $1990-2021$ by studying the labor market as well as the employment situation, and this by identifying the various programs and mechanisms adopted by the employment policy.

Keywords: poverty, poverty index, employment policy